وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان :

دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية

دراسة حالة - الجزائر -

من اعداد الطالبين :
- طهراوي احمد
- جبلي فتحي

تحت اشراف الاستاذ :
- شويرفات عبد القادر

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ :.....

امام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور /.....

الدكتور /.....

الدكتور /.....

السنة الجامعية: 2021/2020

الاهــداء:

تبارك الذي اهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا
طريق النجاح بكل تقدير وعرفان
اهدي عملي هذا المتواضع الى اعز ما املك وما لدي في الوجود
واقرب الناس الى قلبي إلا اطال الله في عمرهما امي وأبي
الى اخوتي الاعزاء حفظهما الله
الى الاستاذ المشرف اسمى التحية والتقدير الجزيل
الى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة
الى كل الاهل والأقارب والأحباب
جزاكم الله خيرا
وشكرا

كلمة شكر:

الحمد لله الذي علمنا ما لمن نكن نعلم، و نشكرك اللهم ما أعطيتنا من النعم، باسم الله الذي جعل نور العقول و علمنا.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أولا وقبل كل شيء، نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إنهاء هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بخالص عبارات الشكر و العرفان و التقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة،

وأخص بالذكر الاستاذ **المشرف: شويرفات عبد القادر**

لم يبخل علينا بعلمه و نصحه و توجيهاته القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل و الذي كان لي في العلم مرشدا .

Summary:

This study aims to explain the role of customs regulations in promoting foreign trade, as the previously used economic method (socialism) led to a dead end, and led Algeria to think of other ways to recover its economy, by liberalizing trade, which raises the level of competition between domestic and foreign goods. It has gone through many fundamental reforms that affected the economy and commercial systems, especially the customs system. It represents the components of foreign trade that opens the way for economic dealers in import or export by granting a customs package, which corresponds to its needs, and the latter returns to the promotion of the economy according to customs policy applied and represented in taxes and fees.

The customs system is also one of the pillars of foreign trade, as it represents a coherent and integrated circle that intervenes as a legal body in order to organize it, and the latter has a wide scope in activating the commercial movement of exchanges based on the application of a set of customs procedures and regulations to the various trade departments of the era.

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
الفهرس	I
قائمة الجداول والأشكال	II-III
مقدمة	أ-ج
الفصل الاول : الاطار النظري للجمارك	
المبحث الاول : منظمة الجمارك العالمية	3
المطلب الاول : تعريف المنظمة العالمية للجمارك ودورها	3
المطلب الثاني : اتفاقيات تنظيم التجارة العالمية	3
المطلب الثالث : النظام المنسق للجمارك	5
المبحث الثاني : الجمارك الجزائرية	7
المطلب الاول : تعريف ونشأة الجمارك الجزائرية	7
المطلب الثاني : مهام ادارة الجمارك الجزائرية	10
المطلب الثالث الضرائب والتعريفات الجمركية	14
المبحث الثالث : الانظمة الجمركية	17
المطلب الاول :تعريف الانظمة الجمركية	17
المطلب الثاني : تصنيفات الانظمة الجمركية	18
المطلب الثالث :خصائص الانظمة الجمركية	20
الفصل الثاني : الاطار النظري للتجارة الخارجية	
المبحث الاول : ماهية التجارة الخارجية	25
المطلب الاول : مفهوم التجارة الخارجية	25
المطلب الثاني : اسباب ظهور التجارة الخارجية	26
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	26
المبحث الثاني : نظريات وسياسات التجارة الخارجية	29
المطلب الاول :نظريات التجارة الخارجية	29
المطلب الثاني : سياسات التجارة الخارجية	36
المطلب الثالث : اثار التجارة الخارجية على الاقتصاد	38
الفصل الثالث : دراسة علاقة ودور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر -	
المبحث الاول : دور الجمارك في عمليات التجارة الخارجية	42
المطلب الاول : المساهمات التي تقوم بها الجمارك في علاقتها بالتجارة الخارجية	42
المطلب الثاني : الاجراءات الجمركية عند عملية الاستيراد والتصدير	44
المطلب الثالث : سياسة الادارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية	54
المبحث الثاني : دراسة وتحليل تأثير الاجراءات الجمركية على الصادرات الجزائرية	58
المطلب الاول : تطور الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2010-2018	58
المطلب الثاني : تأثير التعريفات والانظمة الجمركية على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2010-2018	61
الخاتمة	68-67
قائمة المصادر والمراجع	69

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة محسوبة بساعات العمل لسلعتين هما البن وقصب السكر في كل من البرازيل والهند.	29
02	وحدة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كل من البرتغال وانجلترا	30
03	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2018) (مليار دولار)	58
04	تطور هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2010ـ2018)	60
05	يوضح معدل التعريفة الجمركية خلال الفترة (2010-2018)	61
06	دراسة وصفية لمتغير معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية –2010–2018	62
07	يوضح تغير في معدل التعريفة الجمركية لجميع المنتجات خلال فترة 2010–2018	64
08	قيم تكلفة التصدير خلال الفترة 2010–2018	65

قائمة الاشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2018) (مليار دولار)	**59**
02	تطور هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2010ـ2018)	**60**
03	يوضح معدل التعريفة الجمركية خلال الفترة (2010-2018)	**62**
04	دراسة وصفية لمتغير معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية –2010–2018	**63**
05	يوضح تغير في معدل التعريفة الجمركية لجميع المنتجات خلال فترة 2010–2018	**64**
06	قيم تكلفة التصدير خلال الفترة 2010–2018	**65**

المـقـدمـة

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى الى تطوير اقتصادها عن طريق تحرير التجارة الخارجية وعملت من اجل ذلك جملة من التغيرات و الاصلاحات اهمها على قطاع الجمارك الذي يعتبر من اهم الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الوطني .تماشيا مع الوضع الراهن و في ظل التطور ات التي عرفها الاقتصاد العالمي لم تجد الجزائر نفسها إلا امام تغيير نهجها بعد ان كانت تتبع في تسيير اقتصادها على النهج الاشتراكي ، الذي لم يحقق النتائج المرجوة منه بسبب التبعية لصادرات المحروقات خصوصا بعد ازمة 1986 النفطية و اتباع الاقتصاد الليبرالي لمواكبة هذه التغيرات ، من اجل تحسين مستوى تبادلها الخارجي و رفع قدرتها التنافسية ، و هذه الاصلاحات جاءت كدافع لتلبية رغبة الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة **WTO** وكذا لمساعدتها على ابرم اتفاقيات و معاهدات مثل الاتفاقية الاورو–جزائرية التي كانت تحمل في طياتها اساسا تحرير التجارة الخارجية و تقديم تسهيلات للأنظمة الجمركية.

لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية دون التحدث عن ادارة الجمارك بحكم تواجدها على النقاط الحدودية و مراقبتها لتدفق السلع من الى الاقليم الجمركي ، تعتبر ادارة الجمارك وسيلة تمتاز اساسا بالرقابة الجمركية ، وعرف هذا الجهاز ثورة حقيقية او تغييرا كبيرا في السياسة الاقتصادية المتبعة من ناحية الانفتاح ، تبني انظمة اقتصادية جمركية جديدة متمثلة في مجموعة من الاجراءات الجمركية التحفيزية موجها اساسا لتسهيل الاجراءات المتمثلة في العبور ، النقل ، التخزين و الاستعمال .

و تحاول الحكومة اعطاء هذا الجهاز الصفة التي يجيب ان يظهر بها للاقتصاد الجديد الذي يرمي الى تحرير التجارة الخارجية فإذا قمنا بمقارنة الجمارك في الستينات و اليوم نلاحظ تغير كبير سوات من ناحية المهام او من الهيكل التنظيم او في التسهيلات التي يقدمها للمتعاملين الاقتصاديين التي تساهم في انعاش التجارة الخارجية و ادخال استثمارات جديدة للبلاد ما تقوي المنافسة بين المتعاملين المحليين و الاجانب في تقديم الافضل للمستهلكين.

الاشكالية :

ان الانظمة الاقتصادية الجمركية تلعب دورا هاما في تحرير التجارة الخارجية حيث تعتبر شريان الاقتصاد نظرا لمكانتها في ادارة الجمارك و من التسهيلات المقدمة لها بغرض تقديم اقصى مجهودات في فتح التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمارات و تشجيع الصادرات .فإننا نجد أنفسنا أمام تساؤل التالي :

- **كيف ساهمت الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية؟**

وهذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها :

- فيما تتمثل الانظمة الجمركية الجزائرية؟
- ما هي التجارة الخارجية ؟ كيف تطورت ؟ و ما هي اهم سياستها؟
- ما هو دور الجمارك في عمليات التجارة الخارجية؟

- **الفرضيات :**

كإجابة مبدئية للتساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية :

- تؤدي الانظمة الجمركية الاقتصادية دور كبير و فعال في تحرير التجارة الخارجية .
- تنحصر ادارة الجمارك في المهام الجبائية فقط
- تطور الاقتصاد الجزائري نتيجة انفتاح التجارة الخارجية.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

الاسباب الموضوعية : ترجع اهمية موضوع الانظمة الجمركية الاقتصادية في التجارة الخارجية التي اصبحت من اهم الدوافع التي تساهم في تشجيع الاستثمار المحلي و زيادة المنافسة خصوصا في الاسواق العالمية .

الاسباب الذاتية : الميول الشخصي لموضوع ادارة الجمارك ما ادى الى زيادة الرغبة في معرفة عن قرب كيفية عملها و كيفية مساهمتها في تحرير التجارة الخارجية

- **أهمية وأهداف الدراسة :**

على هذا الأساس تظهر لنا أهمية دراسة الموضوع في تسليط الضوء على اهم مهام ادارة الجمارك وكيفية مساهمتها في تحرير و تطوير التجارة الخارجية و ذلك عن طريق تقديم تسهيلات بالنسبة للأنظمة الجمركية الاقتصادية ، كذا خلق انظمة عالمية تزيد من مرونة اكبر في مجال المعلوماتية عن طريق تسريع الحصول على المعلومات و تقليل الاخطاء و التكاليف و الوقت.

- **صعوبات و مشاكل الدراسة :**

- ندرة المراجع كون الموضوع جديد وغير متداول .
- الضغوطات النفسية و صعوبة التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا.

- **المنهج المتبع :**

نظرا لطبيعة الموضوع لشقيه النظري والتطبيقي نجد أن المنهج الوصفي يناسب القسم الأول من الدراسة وذلك لبناء إطار نظري للموضوع ، أما القسم الثاني المختص بالدراسة التطبيقية فقد نتبع فيه منهج دراسة حالة واعتمادا على الاختبارات الإحصائية نظرا لملاءمته لذلك القسم.

- **الدراسات السابقة :**

- زيد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية 2006/2005.حيث تطرق الى الانظمة الاقتصادية الجمركية و اهم خصائصها و مقوماتها

- الحاج بوشاوي ، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة لنيل ماستر اكاديمي في العلوم التجارية ، مستغانم ،2016/2015 .حيث المت الدراسة بالدور الفعال للجمارك في تطبيق سياسات التجارة الخارجية .
- الاصلاحات الجمركية و دورها في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة لنيل ماستر اكاديمي في المالية و التجارة الدولية، مستغانم ،2018/2017 .حيث المت هذه الدراسة على اهمية الاصلاحات الجمركية ودورها الفعال في تطوير النظم الجمركية و بالتالي فتح المجال للتجارة الخارجية.
- د. مبارك الطيبي، نظرة حول الانظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري ، دفاتر السياسة و القانون، العدد19جوان2018 .حيث تطرقت هذه المقالة الى انه يجب على التشريع الجمركي موازنة اعادة مرونة الوسط الاقتصادي عن طريق وضع مجموعة من الاحكام المتعلقة الانظمة الجمركية.

- **محتويات الدراسة :**

في معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاث فصول يضم كل منها

الفصل الاول : حيث يتكون من ثلاث مباحث ، المبحث الأول منظمة الجمارك العالمية ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى الجمارك الجزائرية ، وفيما يخص المبحث الثالث الانظمة الجمركية .

الفصل الثاني : يتكون من مبحثين ، المبحث الاول ماهية التجارة الخارجية وفي المبحث الثاني نظريات وسياسات التجارة الخارجية

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي دراسة حالة – الجزائر– (دراسات سابقة) يتكون من مبحثين ، المبحث الاول دور الجمارك في عمليات التجارة الخارجية ، المبحث الثاني دراسة وتحليل تأثير الاجراءات الجمركية على الصادرات الجزائرية .

الفصل الاول:

الاطار النظري

للجمارك

تمهيد:

ان الانفتاح التجاري الحاصل و التطور التكنولوجي الذي جعل من العالم قرية صغيرة ماسحا بذلك كل الاعتبارات القانونية و الحدودية للدول، فتح افاق جديدة بالنسبة للمتعاملين الاقتصادين عن طريق التجارة الخارجية ، وقد سعت الج ا زئر على غرار العديد من الدولة على اب ا رم معاهدات و صفقات تسمح لها بتحرير التجارة و ايجاد تسهيلات و القيام بإصلاحات للنظام الجمركي تتماشى و متطلبات المتعاملين.

و من اساسيات التكيف مع النظام الاقتصادي الجديد وضع المشرع القانوني الجمركي اليات تسمى بالأنظمة الجمركية الاقتصادية هدفها تطوير الانشطة الاقتصادية كالتصدير، ورفع المنافسة للسوق الداخلية من السوق الخارجية كالاستيراد .

وفي هذا الصدد سوف نتطرق في هذا الفصل الى المحاور التالية التالية:

المحور الاول : منظمة الجمارك العالمية

المحور الثاني : الجمارك الجزائرية

المحور الثالث : الانظمة الجمركية

المبحث الاول : منظمة الجمارك العالمية

المطلب الاول : تعريف المنظمة العالمية للجمارك ودورها .

- **تعريف المنظمة العالمية للجمارك :** هي منظمة حكومية دولية مقرها في بروكسل ، وتأسست في عام 1952 م باسم "مجلس التعاون الجمركي" . و اليوم تضم المنظمة 178 عضوا من ادارات الجمارك حول العالم.
- **دور المنظمة العالمية للجمارك :**

تتمثل رسالة المنظمة في تحسين ادارات الجمارك من خلال وضع ادوات قانونية دولية لتنسيق النظم الجمركية والاتصال الفاعل بين الدول الاعضاء ، ولتحقيق هذه الرسالة تعد المنظمة وتدير مختلف العهود الدولية ، والأدوات ، والمعايير للتنسيق ، والتطبيق الموحد للأنظمة والإجراءات الجمركية المبسطة والفعالة التي تحكم حركة السلع ، والأشخاص ، ووسائل النقل العابرة للحدود ، كما توفر المنظمة بناء القدرات ، والمساعدة الفنية للأعضاء بحسبانها وسائل تدعم جهود التحديث .[1]

كما كانت منظمة الجمارك العالمية منذ البداية مشتركة في مبادرة (G-7) وذلك بسبب خبرة المنظمة الطويلة في المجال الجمركي وبالذات في تطوير المعايير الجمركية وتنسيق اجراءات الجمارك .

كذلك كان لمنظمة الجمارك العالمية دورا في مبادرة وتنسيق عملية تطوير الرسائل الجمركية في نظام UN/EDIFACT وهو نظام الامم المتحدة لتسهيلات التجارة باستخدام نظام التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) لأغراض الجمارك والنقل ، والتي تختوي كافة بيانات (G-7) في مجال مجموعة البيانات المنسقة ، وهنا تصبح منظمة الجمارك العالمية نقطة اشراف وترويج مفيدة لهذه الادوات الجديدة القائمة على تنسيق وتنميط البيانات للأغراض التجارية ومنها الجمارك .[2]

المطلب الثاني : اتفاقيات تنظيم التجارة العالمية .

❖ **اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشان تسيير التجارة :**

هي الاتفاقية الاحدث من بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وهي اولى النتائج المتحققة عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ، فبعد عشر سنوات من المفاوضات ، اقر الاعضاء نص اتفاقية تسيير التجارة في المؤتمر

[1] **منظمة الجمارك العالمية** https://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-wco.htm . تاريخ الاطلاع : 2021/07/11 الساعة : 9:30

[2] عمر سالمان ، الجمارك بين النظرية والتطبيق ، جامعة حلوان الدار المصرية اللبنانية ، 2001 ، ص 104 و 105 .

الوزاري التاسع المنعقد في بالي خلال الفترة 3–6 من كانون الاول عام 2013 م . وسوف تدخل الاتفاقية حيز النفاذ حالما يشير ثلثا الاعضاء المنظمة بشان قبولهم الاتفاقية .[1]

اتفاقا مع تكاليف التفاوض الذي نص علية اعلان الدوحة الوزاري في القسم رقم 27 ، توضح الاتفاقية وتحسن الجوانب ذات الصلة من المادة الخامسة والمادة الثامنة والمادة العاشرة لاتفاقية الجات 1994 بهدف زيادة تعجيل حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها بما في ذلك سلع المرور العابر وتيسر التعاون الفعال بين الدول الاعضاء بشان قضايا تيسير التجارة والالتزام بشروط الجمارك وتعزز المساعدات والدعم اللازم لبناء قدرات الدول النامية والأقل نموا من الدول الاعضاء .

وتحتوي الاتفاقية على احكام بشان المجالات التالية :

- النشر و إتاحة المعلومات
- فرصة التعليق وتقديم المعلومات والمشاورة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ
- الأحكام المُسبقة
- الاستئناف في القضايا الجمركية
- تدابير أخرى ترمي إلى تعزيز الحيدة، وعدم التمييز، والشفافية (إشعارات بشأن تعزيز الضوابط أو إجراءات التفتيش والحجز والفحص)
- قواعد بشأن الرسوم والأعباء المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير أو المتعلقة بها
- الإفراج عن السلع وتخليصها
- التعاون بين الوكالات الحدودية
- حركة السلع المستوردة الخاضعة للرقابة الجمركية
- إجراءات متعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر
- حرية المرور العابر (الترانزيت)

❖ **اتفاقية كيوتو المعدلة :**

تعد اتفاقية كيوتو المعدلة الاتفاقية الجمركية الرئيسية لتيسير التجارة واعدت منظمة الجمارك العالمية هذه الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في 03–02–2006 وهذه الاتفاقية نسخة معدلة للاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية (**اتفاقية كيوتو**) التي اقرت في 1973 م–1974 م وتهدف الاتفاقية الى تيسير التجارة عن طريق توحيد الاجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها ولتحقيق ذلك توفر الاتفاقية المعايير والممارسات المعتمدة للإجراءات والأساليب الجمركية الحديثة .

[1] https://tfig.itcilo.org/AR/contents/WTO_Agreement.htm اتفاقية منظمة التجارة العالمية . تاريخ الاطلاع : 2021/07/11 الساعة : 09:30

يتعين على البلدان الراغبة في ان تكون طرفا متعاقدا في الاتفاقية والموافقة على نص الاتفاقية وملحقها العام الذين يعدان ملزمان ويلزم الملحق العام للاتفاقية الاطراف المتعاقدة بالانصياع للمبادئ الرئيسية التالية :

- ✓ الشفافية والتنبؤ بالإجراءات الجمركية
- ✓ توحيد وتبسيط إجراءات اقرارات السلع والمستندات المؤيدة
- ✓ الإجراءات المبسّطة للأشخاص المعتمدين
- ✓ الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات؛
- ✓ رقابة جمركية أقل ضماناً للتقيد باللوائح
- ✓ استخدام إدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة
- ✓ التدخلات المنسقة مع الوكالات الحدودية الأخرى
- ✓ الشراكة مع التجارة.

وتشجع منظمة الجمارك العالمية تنفيذ الاتفاقية من خلال زيادة الوعي والتدريب ومبادرات بناء القدرات وحتى يوليو 2012 بلغ عدد الاطراف المتعاقدة 82 .[1]

المطلب الثالث : النظام المنسق للجمارك .

يشير اصطلاح النظام المنسق الى نظام الوصف للسلع ، وهو نظام طورته منظمة الجمارك العالمية (O.C.W) للمنتجات الدولية ، حيث انه يحوي حوالي 5000 مجموعة سلعية كل مجموعة من هذه المجموعات يتم تعريفها بكود يتكون من 06 ارقام مرتبة على اساس قانوني وفني مبني على اساس قواعد معروفة وراسخة من اجل احراز التوحيد في عملية التصنيف .

كما يعد النظام المنسق ملزما للأطراف المتعاقدة كما تدير لجنة النظام المنسق في منظمة الجمارك العالمية الاتفاقيات وأي نزاعات قد تنشا وتتولى لجنة النظام المنسق اعداد التعديلات على النظام المنسق كل 05 الى 06 سنوات .

في حين انه تشكل السلع الصناعية المصنفة وفق النظام المنسق في التجارة الدولية اكثر من 98% ومن ثم يتم فرض التعريفة عليها وفقا لهذا النظام وكذلك جميع البيانات والإحصائيات عنها ، كما يساعد هذا النظام في تنميط وتناغم اجراءات الجمارك التجارة وربطها بنظام (I.D.E) اي الاعتماد على التبادل الالكتروني وغير الورقي ببيانات التجارة ، الامر الذي يعود في التحليل النهائي الى تخفيض التكاليف في مجال التجارة الدولية وتستخدم غالبية الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص حاليا هذا النظام في مجالات احرى مثل :

[1] https://tfig.itcilo.org/AR/contents/revised-kyoto-convention.htm اتفاقية كيوتو المعدلة . تاريخ الاطلاع : 2021/07/11 الساعة : 10:30

- انظمة المحاسبة الضريبية .
- رسم سياسات التجارة الخارجية .
- الرقابة على السلع الخاضعة للقيود .
- تحديد قواعد المنشأ .
- الرسوم التعريفية الجمركية ومعادلاتها .
- احصائيات النقل .
- الرقابة على الاسعار .
- الرقابة الحصصية على التجارة الخارجية .
- تبويب الحسابات القومية .
- التحليل والبحث الاقتصادي .

كما يعد النظام المنسق على انه بمثابة لغة اقتصادية وكود للسلع ذات استخدام عالمي ، كما انه يعد بمثابة اداة مفيدة جدا في مجال التجارة الدولية .[1]

[1] – عمر سالمان ، مرجع سابق . ص 97 و 98 .

– https://tfig.itcilo.org/AR/contents/HS-convention.htm اتفاقية النظم المنسقة ، تاريخ الاطلاع : 2021/07/11 الساعة : 10:30

المبحث الثاني : الجمارك الجزائرية .

المطلب الاول : تعريف ونشأة الجمارك الجزائرية .

أولا : التعريف بالجمارك الجزائرية: للجمارك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي :

- إن الجمارك عبارة عن إدارة عامة تسهر عن الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك .
- تعد إدارة الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة ، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الاشخاص ووسائل النقل البرية والجوية وكذلك البحرية من والى الخارج .
- الجمارك هي مصلحة ذات طابع اقتصادي مكلفة بمراقبة المبادلات التجارية على الحدود وجباية الضرائب على الواردات. تباشر الجمارك دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي، من حيث جذب المستثمرين و حماية المنتج المحلي و التصدي لعمليات التهريب، في المنافذ البرية و البحرية و الجوية. و تكلف ايضا بالسهر على حماية البلاد من نقل المواد الممنوعة و الضارة و بمراقبة عبور السلع والأفراد [1].

ثانيا : مجال نشاط إدارة الجمارك:

تمارس عملها في سائر الاقاليم الجمركية وفق الشروط المحددة في القانون العام وتقوم بالتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي .

وحسب المادة 29 من قانون الجمارك فان ما يعرف بالنطاق الجمركي والذي يشمل : [2]

I. المنطقة البحرية : تتكون من المياه الاقليمية والمنطقة المتاحة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به .

II. المنطقة البرية : تمتد على الحدود البحرية من الساحل الى خط مرسوم على بعد 30 كلم^2 منه .

- كما تمتد على الحدود البرية من حد الاقليم الجمركي الى خط مرسوم على بعد 30 كلم^2 منه .
- وتسهيل لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم^2 الى غاية 30 كلم^2 غير انه يمكن تمديد هذه المسافة الى غاية 400 كلم2 وولايات تندوف ، ادرار، تمنراست .

وأيضا تحديد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة منها: الحراسة، المراقبة والتفتيش.

---

[1] مراد زايد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية – فرع التسيير،2005-2006،ص288.

[2] -/ . https://www.codedouanesdz.com/article/58المادة 29 من قانون الجمارك 2020، تاريخ الاطلاع : 2021/07/11 الساعة : 11:30

ثالثا : نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية :

تشغل الجمارك جانبا كبيرا من الاهمية في الرقابة على التجارة الخارجية ، حيث عرفت تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله . [1]

1) المرحلة من 1962 الى 1969 :

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تحولات اقتصادية ، ففي أبريل 1963 انشات مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي ، فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15 ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها الى مديريتين فرعيتين :

- المديرية الفرية للجمارك .
- المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية .

فقد تم تطبيق اول تعريفة جمركية جزائرية في اكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة بـ 10% بينهما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15% و 20% .

وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن ان السلطات الجزائرية قد توجهت الى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة من جهة اخرى فرضت على باقي السلع نسب مرتفعة بغرض حماية الانتاج الوطني من المنافسة الاجنبية والحد من استيراد السلع غير الضرورية لعملية التنمية اما في ابريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة ، هذه المراقبة كانت مرنة لأنه لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الاموال الى الخارج تمثلت هذه الرقابة في انشاء تجمعات مهنية للشراء تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات اغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة بالنظر الى المجهودات المبذولة من اجل انجاح مخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري احداث بعض التغيرات على هذه المنشآت التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي وهذا ما حدث في 1 سبتمبر 1964 بموجب المرسوم رقم 64-279 حيث اصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة ادوارها .

اما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من اجل توجيه الواردات بخدمة استراتيجية التنمية الوطنية .

2) المرحلة 1970 الى 1997 :

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية وتنشيط الاعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار .

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة ارغمت اعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية التي يتطلب بموجبه ثلاث انظمة :

[1] سلمى سلطاني ، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية ، مذكرة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط والتنمية ، جامعة الجزائر ، 2002 . ص 103 .

- اتباع نظام الحصص بالتحديد الكمي للواردات .
- نظام خاص بالمواد الحرة .
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وقد مر بالعديد من التعديلات في السنوات التالية : 1969-1977-1978 وصولا الى سنة 1979 حيث صدر قانون الجمارك والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص .

3) المرحلة من 1980 الى 1988 :

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979 هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق اهدافها المسطرة وسعيا الى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الاخيرة على تحقيقها عمدت وزارة المالية الى اعطاء كامل الاستقلالية لهذه الادارة باعتبارها مديرية عامة وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-237 لسنة 1982 الذي يساهم في هيكلة هذه المديرية ، اذ قسمت الى خمس مديريات مركزية اضافة الى اقسام المراقبة .

- المديرية المركزية للأنظمة الجمركية .
- المديرية المركزية للتنظيم والمنازعات الجمركية .
- المديرية المركزية للدراسات والتخطيط .
- المديرية المركزية للموظفين والتكوين .
- المديرية المركزية لتسيير الاعتمادات والوسائل .

وفي هذه المرحلة نلاحظ ان الدولة الجزائرية هي المسؤول الوحيد عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية .

4) المرحلة من 1988 الى يومنا هذا :

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية اذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية .

اعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 اكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الادارة الجمركية الى مديريات وهي :

- مديرية الانظمة الجمركية الاقتصادية .
- مديرية المنازعات ومكافحة التهريب .
- مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الالي .
- مديرية الموظفين والوسائل . [1]

[1] سلمى سلطاني، المرجع السابق ص 103 .

المطلب الثاني : مهام ادارة الجمارك الجزائرية

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك ، فهناك من يعتبرها إدارة ضريبية بحكم أنها تابعة لوزارة المالية وبسبب أنها تعتبر ما مؤسسة جبائية ومحصلة لمختلف الرسوم والضرائب ، وأما البعض الأخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصاديا أكثر منه جبائيا ، ولكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة انتعاش وتطوير الاقتصاد الوطني .إضافة إلى أنه يمكن تسليط الضوء على مهام إدارة الجمارك من خلال قانون الجمارك الذي يحدد بدقة المهام الاساسية للجمارك التي يمكننا وصفها بمهام مزدوجة فهي مهام اقتصادية و جبائية وخاصة في المجال الاقتصادية ، وحسب المادة 3 منه نجد:

تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي :

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق قانون التعريفة والتشريع الجمركيين .
- تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية .
- إعداد احصائيات التجارة الخارجية وتحليلها.
- السهر طبقا للتشريع على حماية ما يلي:
  - الحيوان والنبات
  - التراث الفني والثقافي

والجزائر مقبلة على الانضمام إلى **OMC** ،وهذه الخطوة لا تقل اهمية عن سابقتها **(مشروع الشراكة الأورو متوسطية)**، ونلخص هذه المهام في الفروع التالية: [1]

الفرع الأول: مهام ذات بعد جبائي

إن المهمة التقليدية لإدارة الجمارك هي تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية من أجل تغذية الخزينة، وقد شكل هذا التحصيل منذ وقت طويل مصدرا هاما تعتمد عليه الدولة في تمويل خزينتها العمومية، بحيث تبقى الحقوق الجمركية أهم مورد لتغذية الخزينة العمومية في الدول النامية (بعد جبائي)، في حين أنه في الدول المتقدمة، البعد الاقتصادي يطغى أكثر على البعد الجبائي، وتتمثل هذه المهام ذات البعد الجبائي في :

I. تحصيل الايرادات الجمركية :

من بين أسباب تواجد الجمارك ، هو فرض الحقوق والرسوم الجمركية ، والتي تشكل موردا هاما للمخول الجبائي ، وذلك قصد تزويد ميزانية الدولة، وكذلك قصد رفع أسعار تلك المواد المستوردة حتى تماثل في قيمتها أسعار المواد والمنتجات الوطنية ، بالإضافة إلى تحقيق التوزان في حالة حدوث عجز مالي، وفي الجزائر تمثل العوائد الجبائية من البترول حوالي 78 %من عائدات الدولة، في حين يقدر معدل التحصيل الجمركي

[1] المادة 03 من قانون الجمارك 2020 - https://www.codedouanesdz.com/article/3/ - تاريخ الاطلاع : 2021/07/11 الساعة : 12:30

الجزائري حوالي 30 %من العائدات الاجمالية للخزينة العامة للدولة ، وذلك عن طريق تحصيل مختلف الحقوق والمرسوم على البضائع المستوردة .

II. تحصيل الايرادات غير الجمركية :

يمكن أن يكون مصدر الايرادات ليس الرسوم وانما ناتجة عن التطبيق والحقوق الجمركية ، العقوبات على مرتكبي المخالفات الجمركية ، وأهم هذه العقوبات نجد:

الغرامة: وتشمل على دفع قيمة من المال محددة قانونيا نتيجة ارتكاب مخالفة معينة ، وتحديد المخالفات يكون إما بالنظر إلى الرسوم المتغاضي عنها أو بالنظر إلى قيمة البضائع ، أي تقييم البضاعة المهربة ثم ترفض غرامة عليها .

المصادرة: وهي عبارة عن عملية حجز للبضائع ووسائل النقل المستعملة لإخفاء الغش ، أو تكون عبارة عن دفع قيمة من المال .إذ يحول إلى الخزينة العمومية الناتج الصافي للغرامات والمصادرات والعقوبات المالية الأخرى . [1]

III. الرقابة الجبائية :

تشكل الجمارك الجهاز الرئيسي الذي يرتكز عليه التطبيق الصحيح للتنظيم الجبائي، فهي تسهر على المراقبة الفعلية لتحصيل الايرادات الجمركية وغير الجمركية ، مثل مراقبة نسب مختلف الحقوق و الرسوم المطبقة على خروج أو دخول البضائع من والى الاقليم الوطني من (**TSA**) و(**TVA**) والتأكد من تطبيقها الفعلي والتماشي مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق والرسوم، وذلك بالرجوع إلى النصوص التشريعية التي تملكها إدارة الجمارك كالتعريفة الجمركية .

الفرع الثاني: مهام ذات بعد اقتصادي :

إن من أجل الاستجابة إلى قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق الذي بهدف إلى الانفتاح أمام المبادلات الخارجية، تعمل إدارة الجمارك في الأفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى، ذلك عن طريق توفير امتيازات إضافة للاقتصاد وتقليل التكاليف في فرض قيود على المبادلات.

وفي هذا الإطار فإن إدارة الجمارك تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك خلال قيامها بدور مزدوج وهو كالاتي:

- **دور حمائي:** ويتمثل في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير الشرعية .
- **دور تحريري :** ويهدف الى ترقية المبادلات الخارجية .

ويمكن ايضاح المهام الاقتصادية فيما يلي :

[1] محمد يزيد بوترعة– معروفي نبيلة – طبية صابرينة ، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة الوادي ، 2017 ص 14 .

I. مراقبة المبادلات الخارجية :

تأتي هذه المراقبة بهدف احترام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالمبادلات الخارجية وذلك تحت المراقبة الصارمة لأعوان الجمارك، وعليه فعملية المراقبة لها هدف مزدوج وهو كما يلي :

أ- تطبيق قواعد ونظم مبادلات التجارة الخارجية :

تعمل الجمارك على ضمان تطبيق التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية ، سواء عند الاستيراد والتصدير، كما تعمل الجمارك على عدم تشكيل اية عقبة فهي وجه تدفق البضائع من جهة، والمتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، وهذا التطبيق النزيه والحسن للتشريعات والقوانين التي تخدم الاقتصاد الوطني.[1]

ب- إعداد الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية:

نظرا للوجود الدائم للجمارك على الحدود فقد أسندت اليها مهمة إعداد الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية ، كون هذه الاخيرة وسيلة إعلام هامة لتوجيه اتخاذ سياسة البلد الاقتصادية والتدابير السياسية التي يقتضيها الوضع الاقتصادي ، وتشمل هذا الاحصائيات كامل المبادلات التجارية، ويتم إعداد هذه الاحصائيات وفق المراقبة الجمركية التي تمارس على المبادلات التجارية عن طريق التصريحات المقدمة عند إجراء التخليص الجمركي للبضائع .وكذلك تقوم إدارة الجمارك بجمع المعلومات الاحصائية على أساس التصريحات المقدمة أثناء عملية الجمركة والوسائل الالكترونية التي تمتلكها والتي تسمح بمعرفة ما يلي :

- تطور الأسعار ونقل البضائع ومراقبة التسويات المالية مع الخارج وتحليل هياكل التجارة .
- التوقع لتجنب ما سبق أو لتصحيح بعض المقاييس الاقتصادية التي كان معتمدا عليها .

وتؤمن إدارة الجمارك هذا الشكل من الاحصائيات عن طريق المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات للجمارك (**CNIS**) حيث يساهم هذا الاخير في وضع احصائيات ذات نجاعة تمس شتى الميادين والتي تساعد في إحصاء التجارة الخارجية .

II. حماية الاقتصاد الوطني:

مع تطور المنتجات وزيادة أنواعها، انتهجت الجمارك سياسة موضوعية جديدة ذات بعدين **(حمائي وتحريري)** وتخص هذه الاخيرة إعطاء المنتجات الوطنية التنافس مع المنتجات الاجنبية الحامية في نفس الوقت المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية ، وعلى رأسها الإغراق الذي تنص عليه المادة 8 من قانون الجمارك، وعليه فإن الجزائر تطبق قانون المكافحة الإغراق والمحدد حاليا في حدود معدل أقصى **4%** فهي بهذا الإجراء تطبق مبادئ **OMC** ، والتي تسعى الجزائر للانضمام إليها :

[1] محمد يزيد بوترعة واخرون، نفس المرجع السابق ص 15 .

الفرع الثالث: المهام الأخرى لإدارة الجمارك

وهي مهام لا تقل اهمية عن المهام السابقة، ويمكن إدراجها حسب عدة مجالات كما يلي :

- **في المجال الصحي :**

وتتمثل في توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية وكذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية، وكذا مراقبة تطبيق الأحكام المتعلقة بالنظافة، الصحة ، السلوك العام، والشهادة الصحية للنباتات، الحيوانات، المواد الغذائية والمواد الصيدلانية . [1]

- **في المجال المالي :**

تعمل الجمارك على مراقبة التحركات المادية لرؤساء الأموال ومراقبة الصرف والقيم النقدية مع مراقبة القيمة لدى الجمارك والسهر على احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج .

- **في مجال النظام العام والأمن :**

تسهر الجمارك على مراقبة الأمن العام والمحافظة على النظام الاقتصادي العام من خلال ما يلي :

- مكافحة كل ما من شأنه المساس بالقيم الاخلاقية وأمن المواطنين، من إدخال أسلحة وذخيرة ومتفجرات دون ترخيص مسبق من مديرية الأمن الوطني أو وزارة الداخلية، وكذا المخطوطات والكتب المنافية للأخلاق والآداب أو السياسة الوطنية .
- مراقبة هوية الأشخاص المتنقلين عبر الحدود والسواحل وملاحقة المخالفين للقانون
- مكافحة إدخال البضائع دون تصريح ومكافحة الجرائم الجمركية ، وهذه الاخيرة تختلف من جرائم بسيطة تتعلق بالتصدير والاستيراد للبضائع والمنتجات المحضورة إلى جرائم خطيرة تمس بسمعة الدولة ونظامها الاجتماعي .

- **في المجال الفني والثقافي:**

تقوم إدارة الجمارك بحماية التراث الفني والثقافي، ويتم من خلال مراقبة عملية تصدير واستيراد الأعمال الفنية وتصدير الأثار والتحف، وبالإضافة إلى مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية . [2]

[1-2] محمد يزيد بوترعة ، نفس المرجع السابق ص 15 .

المطلب الثالث : الضرائب والتعريفات الجمركية .

اولا : الضرائب الجمركية :

1- تعريف الضريبة الجمركية :

تعد الضرائب الجمركية نوعا من الضرائب غير المباشرة ، اذ ان من تقع عليه الضريبة الجمركية يقوم بنقل عبئها الى شخص اخر حتى تقع في النهاية على المستهلك كما انها تمثل ايرادا كبيرا للدول التي تفرض مثل هذه الضرائب وخصوصا الدول النامية .

وقد عرف علماء المالية الضريبة الجمركية بانها :

- ✓ ضريبة تفرضها الدولة على السلع والبضائع التي تعبر حدودها الجمركية دخولا وخروجا ، او هي مقدار ما تفرضه الدولة من ضريبة غير مباشرة على السلع المصدرة الى الخارج او السلع المستوردة من الخارج .

ونجد ان بعض الباحثين في المالية العامة قد اطلق على الضرائب الجمركية اسم (الرسوم الجمركية) .

مع ان علماء المالية العامة قد فرقوا بين الضريبة والرسم ، إلا ان من اطلق على الضرائب الجمركية لفظ الرسوم الجمركية نظر الى المنافع التي تعود على التاجر باستخدامه للمرافق العامة الموجودة في الدولة ، ومن تلك المنافع التي ينتفع بها التاجر الحماية اللازمة التي توفرها الدولة للتاجر وتجارته وكذلك التسهيلات التجارية والخدماتية التي تمنح له لاستثمار امواله في الدولة .

وتعكس الضرائب الجمركية الاوضاع الاقتصادية المختلفة للدول التي تفرض فيها مثل هذه الضرائب :

فإذا كانت الدولة تعاني من وجود عجز في الميزان التجاري فإنها تعمل على زيادة مواردها المالية ومن ذلك ان تقوم الدولة بتشجيع الصادرات من السلع محلية الصنع بتخفيض نسبة الجمارك عليا او الغائها .

في حين انها قد ترفع من نسبة الجمارك على الواردات بحيث تحد من دخول كميات كبيرة من السلع الاجنبية والتي قد تنافس سوق السلع المحلية وتحقق الرسوم على الواردات دخلا كبيرا للدولة نظرا لسهولة جبايتها مع امكانية مراقبتها . [1]

[1] سلمى سلطاني ،مرجع سابق . ص 114 .

2- اهداف فرض الضرائب الجمركية :

تسعى الدول الحديثة عند فرضها للضرائب الجمركية الى تحقيق مجموعة من الاهداف والتي تراعي فيها المصلحة العامة للدولة ومواطنيها ويمكن اجمال هذه الاهداف بما يلي :

- ✓ اهداف مالية : اذا كانت الدولة تسعى الى زيادة ايراداتها تقوم برفع نسبة الضرائب الجمركية على السلع والبضائع المستوردة للحصول على اكبر حصيلة ضريبية ممكنة .
- ✓ اهداف اقتصادية : ومن ذلك ان تقوم الدولة بفرض الضرائب الجمركية بنسبة كبيرة على السلع والبضائع الواردة لمنافسة المنتوجات الوطنية للحد من استيرادها ، وكذلك قد تفرض ضرائب جمركية على الصادرات من الدولة اذا كانت تلك الصادرات من المواد الخام ، او السلع الضرورية والاولية التي تحتاجها الدولة ، وان كانت اغلب الدول اليوم قد الغت الضرائب على الصادرات لتشجيع التجار على تصدير بضاعتهم الى خارج الدولة ، بما يعود بالنفع على التاجر وعلى الدولة معا.
- ✓ اهداف اجتماعية : اذ تقوم دائرة الجمارك بمراقبة السلع العابرة الى داخل الدولة فتمنع استيراد السلع الضارة بالأفراد والمجتمع ، كالخمر والمخدرات والأسلحة وما يخل بالآداب العامة في المجتمع ، وتقوم كذلك بمكافحة جرائم التهريب الجمركي بما لها من سلطات قانونية واسعة في تفتيش الاماكن والبضائع والسلع ومصادرة المخالفة منها .

كما يمكن للدولة ان ترفع نسبة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية والترفيهية التي لا تعتبر من السلع الضرورية للمجتمع كأدوات الزينة والادوات المنزلية الكمالية والدخان ، بل قد يساعد توافر هذه السلع الى زيادة الفجوة الموجودة بين طبقات المجتمع من فقراء واغنياء .

- ✓ اهداف سياسية : وقد يكون الباعث من فرض الضرائب الجمركية وهو تحقيق اهداف سياسية كما في حالة فرض ضرائب جمركية على السلع القادمة من بلاد معينة او اذا ما قررت الدولة اعلان حرب جمركية على دولة اخرى من باب المعاملة بالمثل وهو ما يسمى في العصر الحديث (بالمقاطعة التجارية) .

وهذا وقد تسعى الدول الى تسهيل التبادل التجاري فيما بينها وذلك من خلال ازالة القيود الجمركية على الواردات او تخفيض نسبة الضرائب الجمركية عليها بشكل كبير مما يشجع المستوردين للقيام باستيراد السلع والخدمات مما يؤدي بالتالي الى زيادة الحركة التجارية بين هذه الدول وعادة ما يكون هذا من خلال اتفاقيات تجارية خاصة بهذا الشأن تعقد بين تلك الدول .[1]

[1] سلمى سلطاني ، المرجع السابق ص 115 .

3- انواع الضريبة الجمركية :

- ✓ **الضرائب القيمية :** تفرض على اساس نسبة مئوية من قيمة السلع على حسب طبيعتها ، فالسلع الكمالية تكون خاضعة لضريبة عالية ، و اما الضرورية للاستهلاك فتخضع لنسب منخفضة نسبيا او حتى منعدمة.
- ✓ **الضرائب النوعية :** تفرض على اساس مبلغ معين لكل وحدة من السلعة على اساس الوزن او الحجم او السطح او العدد. وللإشارة فان النظام الجمركي الجزائري يعمل بالضرائب القيمية لدقتها، و يمكن تغييرها مع ارتفاع الاسعار .

4- خصائص الضريبة الجمركية :

تتميز الضريبة الجمركية بجملة من الخصائص متمثلة قيما يلي:

- ان الضريبة الجمركية ضريبة منقولة ، فان كل البضائع و السلع تساق الى مكتب جمركي للتصريح بها و فحصها من طرف مصالح الجمارك و بالتالي فرض الضرائب عليها
- هي ضريبة عامة، اي تطبق على جميع المناطق الجمركية مع احترام القوانين و النظم الجمركية
- هي ضريبة مستقرة ، اي يجب احترام النسبة المئوية المقررة في التعريفة الجمركية
- تشمل جميع الاعوان الاقتصادية دون التمييز في درجاتهم لحسابها.

ثانيا : التعريفة الجمركية :

1- مفهوم التعريفة الجمركية :

هي قائمة أو جدول للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل والتي حددتها مختلف الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير، ترفق هذه التعريفة بفهرس أبجدي للمنتوجات .

كنتيجة على تبني النظام المنسق، عرفت التعريفة نوعا من التنظيم المحكم والاتصال السريع بين المتعاملين الاقتصاديين وتعتمد التعريفة الجمركية على ثلاث أسس :

- المدونة الجمركية: هي قائمة جمركية تجمع كل البضائع التي تشكل محتوى التجارة الخارجية مع خضوع كل من الادارة و المتعاملين لهذا الترتيب ، حاليا توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية تعمل بها الدول المصادقة على اتفاقية بروكسل 15 ديسمبر 1950
- الضرائب و الرسوم الجمركية: تحدد في التعريفة الجمركية انطلاقا من فارق سعر المنتوج المحلي لغرض حمايته و رفع مستوى تنافسيته [1]

[1] سلمى سلطاني ، مرجع سابق ص 116 و117 .

- الطبيعة القانونية: مهم جدا ان تطبق التعريفة الجمركية بعض الاصلاحات الجديدة قصد تسهيل عملية تحديد و ضبط التجارة الخارجية و جعل التعريفة دولية تطبق بطريقة محددة مهما كان المتعامل الاقتصادي الذي يقوم بعملية الاستيراد. [1]

المبحث الثالث : الانظمة الجمركية .

مع التطور التجاري وتوسع العلاقات التجارية اصبح من الضروري القيام بإصلاحات في النظم الجمركية لتسهيل التعاملات الاقتصادية .

المطلب الاول : تعريف الانظمة الجمركية

توجد عدة تعريفات للأنظمة الجمركية نذكر منها :

- تعرف الانظمة الجمركية الاقتصادية على انها اليات موضوعة من طرف المشرع في القانون الجمركي حيث تهدف الى تطوير بعض النشاطات الاقتصادية كالتصدير او ادخال المنافسة للسوق المحلية (الاستيراد) ووضعها في صيغة قانونية .
- الانظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الاعفاءات التي تنتفع منها البضائع والسلع سواء عند دخولها او خروجها من الاقليم الجمركي فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني وهي موجهة لتشجيع بعض الانشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير او غيرها.
- ويعرفها **كودبار وهينري تريمو** على أنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة تتغير حسب النشاط المعني
- وتعرف الأنظمة الجمركية ايضا بأنها كافة الميكانيزمات التي وضعت من قبل المشرع الجمركي بموجب اتفاقيات دولية مع المنظمات العالمية ، وتهدف لوضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في وضعية قانونية مؤقتة لتحقيق أغراض اقتصادية .
- ومنه بإمكاننا صياغة تعريف شامل للأنظمة الجمركية الاقتصادية كما يلي: هي إجراءات جمركية وضعها المشرع بهدف وضع البضائع التي تدخل الاقليم الجمركي أو تتنقل فيه في وضعية قانونية محددة خلال فترة مؤقتة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. [2]

[1] سلمى سلطاني ، مرجع سابق ص 116 و117 .

[2] هناء شريف، دور الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة بسكرة ، 2019 . ص 21 .

المطلب الثاني : تصنيفات الانظمة الجمركية .

أ- **نظام العبور:**

هو نظام جمركي يطبق على البضائع المنقولة تحت الرقابة الجمركية من مكتب للجمارك الى مكتب اخر للجمارك عن طريق البر او الجو مع توقيف الحقوق والرسوم و اجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي.
ويتعلق الامر بنقل البضائع :

من مكتب الدخول الى مكتب داخلي

من مكتب داخلي الى مكتب الخروج

بين المكاتب الداخلية او المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية

ب-**نظام المستودع الجمركي :**

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع، تحت المراقبة الجمركية ، و في المحلات المعتمدة من طرف ادارة الجمارك ،وذلك مع وقف الحقوق و الرسوم و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي .و توجد ثلاثة اصناف من المستودعات الجمركية

- **المستودع العمومي:** يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف انواع البضائع عدا تلك المستثناة تطبيقا الحكام المادة 116 من قانون الجمارك .

غير انه يدعى المستودع العمومي مستودعا خصوصيا عندما يكون معدا لتخزين البضائع الاتية :

- البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطرا او التي من شانها ان تفسد نوعية البضائع الاخرى .
- البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة

- **المستودع الخاص:** يمكن ان يمنح المستودع الخاص لكل شخص معنوي او طبيعي لاستخدامه الحصري من اجل ايداع البضائع المرتبطة بنشاطه في انتظار تعيين نظام جمركي اخر مرخص به. يدعى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يوجه الى تخزين البضائع يستلزم حفظها منشآت خاصة و لا يمكن انشاء المستودع إلا في النواحي المحاذية لمكتب جمركي و عندما تبرر الظروف ذلك يمكن ان يرخص استثناء بإنشاء المستودع الجمركي الخاص خارج هذه النواحي.
- **المستودع الصناعي:** ان المستودعات الصناعية هي محلات موضوعة تحت المراقبة الجمركية يسمح فيها للشركات بتهيئة البضائع المستوردة النتاج منتج معد للتصدير. [1]

[1] هناء شريف ، مرجع سابق ص 25 .

ج- **نظام القبول المؤقت :**

يسمح هذا النظام بقبول البضائع المستوردة لغرض معين و الموجهة العادة التصدير في اجل محدد مع توقيف الحقوق و الرسوم و دون تطبيق اجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

- اما على حالتها ، دون ان تطرأ عليها تغيرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.
- و اما بعد تعرضها لتحويل او تصنيع او معالجة اضافية او تصليح في اطار القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع.

د- **نظام اعادة التموين بالإعفاء :**

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء أن تستورد بالإعفاء كليا أو جزئيا من الرسوم و الحقوق الجمركية بضائع مماثلة من حيث النوعية أو الجودة و الخصائص التقنية لتلك التي استخدمت في تصنيع بضائع سبق تصديرها بصفة نهائية

وعلية فإن كل شخص يرغب في الاستفادة من هذا النظام يتعين عليه تقديم طلب إلى مفتشية الجمارك المؤهلين على مستوى المنطقة مرفقا بالوثائق اللازمة بغية حصوله على الموافقة من طرف إدارة الجمارك فيما يخص كميات السلع الممكن استيرادها .

هـ- نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية :

المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية هي وحدات اقتصادية ذات طابع صناعي موضوعة تحت الرقابة الجمركية ويخص هذا النظام المنشآت و المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :

- ❖ معالجة او تكرير الزيوت الخام من البترول او من المعادن و انواع غاز البترول و المحروقات الغازية الاخرى .
- ❖ انتاج و تصنيع منتجات بترو كمائية و منتجات كيمائية و ما شابههما من المنتجات المشتقة للبترول.

و- **نظام التصدير المؤقت :**

يسمح هذا النظام الاقتصادي بالتصدير المؤقت للبضائع الموجهة لإعادة الاستيراد في اجل محدد و بعد ان تم استعمالها لغرض معين ، دون تطبيق اجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي [1]، لاسيما

- بعد الخضوع لتحويل او تصنيع او عمل او تصليح .
- على حالتها و لم تخضع لتعديل.
- بعد المشاركة في المعارض او التظاهرات المماثلة .
- بعد دراسة ملكية ثقافية او تحليلها في اطار علمي .
- بعد عملية استرجاع ملكية ثقافية او ترميمها او حفظه .

[1] - هناء شريف ، مرجع سابق ص 26
- المادة 174 و 165 من قانون الجمارك الجزائري .

المطلب الثالث : خصائص الانظمة الجمركية .

تشترك الانظمة الجمركية رغم تنوعها واختلافها في مجموعة من الخصائص الاساسية وهي :

- **وضع تصريح مفصل :** يعني بالتصريح المفصل الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هذا القانون ، والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ولمقتضيات المراقبة الجمركية
- **الخروج عن الاقليم :** من الصور القانونية ان السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض انها لاتزال تقيم خارج الاقليم الجمركي الوطني ، ونتيجة لذلك فان هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا اجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي ، كما تصرح على الاجراءات الخاصة للتجارة الخارجية .
- **تعليق الحقوق والرسوم :** وهذا الاجراء خاضع لجميع الانظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون عليها رقابة جمركية لمدة زمنية معينة بغية اعطاء وجهة نهائية لها ، اما التصدير او الاستعمال داخل الوطن على حالتها او يطرأ عليها تحويل او تكملة اليد العاملة ، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية وهذا الحافز يمنح للمؤسسة توفير مدخلاتها من اجل استعمالها لأغراض تجارية اخرى لترقية صادراتها من اجل استعمالها لأغراض تجارية اخرى لترقية صادراتها من اجل تخفيف العبء المالي على خزينتها .
- **الكفالة :** ان تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة الى داخل التراب الوطني يجب ان يحتوي على ضمان للجمارك وفي حالة ما اذا كانت المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية ، كعدم احترام المدة الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت النظام الجمركي ، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي الدولي بنسبة **10%** حصيلة الحقوق والرسوم .[1]

[1] هناء شريف ، مرجع سابق ص 22 .

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية كانت مهملة ومتفرقة، وتعتبر اتفاقية كيوتو هي المرجع الأساسي لها التي عملت على توحيدها، وقد تطورت هذه الأنظمة تبعا للتطور التكنولوجي وزيادة المبادلات التجارة الدولية، فالأنظمة الجمركية الاقتصادية هي اجراءات تطبق على البضائع عند دخولها أو خروجها من الاقليم الجمركي، ويعتبر تعليق الحقوق والرسوم الجمركية سمتها الاساسية وتختلف الية عملها من نظام إلى آخر، والأنظمة الجمركية الاقتصادية تعتبر عاملا اساسيا لتنشيط الصادرات وتنمية التجارة الدولية ، وتفيد في تسهيل العمليات على المؤسسات الانتاجية وحصولها على التموين وتخفيف أعباءها المالية وتوظيفها في نشاطات استثمارية أخرى عن طريق تعليق الحقوق والرسوم الجمركية .

الفصل الثاني:

الاطار النظري

للتجارة الخارجية.

تمهيد:

ازدادت التجارة الخارجية اهمية نظرا لتوفر فوائض في دول ونقص في دول اخرى ، وتقوم التجارة الخارجية بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة ويكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف انتاج السلع والخدمات المختلفة من دولة لأخرى .

والمفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية هو يعبر عن الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وكذلك انتقال الافراد بين الدول وانتقال رؤوس الاموال في شكل استثمارات وكل ذلك يتم وفق ضوابط محددة .

فمنذ القدم اختلف المفكرين الاقتصاديين للمدارس الاقتصادية في اعطاء تفسيرا للتبادل الدولي ، بعد ان عرف الانتاج مبدا التخصيص وتقسيم العمل .

فمن خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق الى لاهم نظريات التجارة الخارجية والسياسات التجارية وقد قسمنا الفصل الى مبحثين : المبحث الاول : تعرضنا للمفهوم التجارة الخارجية واهميتها اما المبحث الثاني : فهو خاص بمختلف نظريات التجارة الخارجية وسياساتها .

المبحث الاول : ماهية التجارة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية .

لقد تعددت صيغ التعاريف للتجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، حيث عرفت تاريخيا بأنها:

- أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات
- اذ يلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة في الجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، فركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة من جانب الصادرات والواردات .
- كما عرفت التجارة الخارجية ايضا باعتبارها :"عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة."
- ويبين هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج كما يوضح الهدف الرئيسي من التجارة الخارجية من خلال تحقيق المنافع المختلفة.
- اما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية فهو :"حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤساء الأموال."
- ونلاحظ أن هذا التعريف أدخل مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الأموال موضحا بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الإجمالي متجاوزا بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن التجارة الخارجية أحد مكوناته على المستوى المحلي من خلال الميزان التجاري للدولة.
- الا أن التعريف الأقرب للدراسات النظرية الاقتصادية هو :"إن التجارة الخارجية تمثل أحد فروع 1علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية .
- ويعتبر التعريف المحدد لاستقلالية التجارة الخارجية كأحد فر وع علم الاقتصاد كذلك يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعه المختلفة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة. [1]

[1] سارة شباح – فريدة بوركوة، دور الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة جيجل ، 2017 ، ص 07 .

المطلب الثاني : اسباب ظهور التجارة الخارجية

- **الحاجة لوجود علاقات اقتصادية دولية :**

هي الحاجة التي ظهرت نتيجة عدم تكافؤ توزيع الموارد التي تشكل العناصر الانتاجية للسلع بين دول العالم كالمناخ ، الزراعة ، المياه ، هذه الفروقات ادت الى ضرورة تكوين علاقات اقتصادية تساعد على التبادل التجاري مما يؤدي الى سد حاجات المستهلكين عن طريق استيراد فائض المنتجات من الدول الاخرى .

- **التخصص الدولي :**

نعني بتقسيم العمل تجزئة العملية الانتاجية الى عمليات فرعية و صغيرة و توزيعها على مجموعات من العاملين المتخصصين الدين يعملون في مؤسسة اقتصادية واحدة او عدة مؤسسات . و يشير ايضا الى التخصص بأعمال مختلفة و متشبعة من جهة و متكاملة من جهة اخرى.

ان نمو الاقتصاد القومي و تضخمه يتعلقان باعتماد مبادئ التخصص في العمل الاقتصادي و تطبيقها على عمليات الانتاج الصناعي و الزراعي. و قد اكد هذه المقولة الاقتصادي الانجليزي الشهير **(ادم سميث)** في كتابه (ثروة الامم) .

- **التباين في مستويات استخدام التكنولوجيا الناتج بين الدول :**

التباين في مستويات استخدام التكنولوجيا الناتج بين الدول ناتج عن اختلاف و التفاوت المستعمل في الموارد الاقتصادية حيث ان الدول التي تكون ذات كثافة تكنولوجية .

- **تعزيز التعاون في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية :**

التجارة الخارجية تسمح بفتح ابواب امام المتعاملين الاقتصاديين التي تساعدهم على توطيد العالقات بين الدول او المؤسسات الدولية ما تساهم في رفع الاقتصاد الوطني.

- **تباين الاذواق حول مواصفات السلع و ذلك راجع للاختلاف الثقافي :**

حيث ان المستهلكين يسعون للحصول على سلع تلبي رغباتهم و اذواقهم المختلفة. [1]

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها :

أولا: التباين في توزيع الموارد الطبيعية

إن التباين في توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة لدى البعض أدى إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية ، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة أو سلعتين ، واذا كانت الدول التي أخد فيها هذا التركيز في مصادر الثروة الطبيعية شكل مواد اولية صناعية قد استطاعت عن طريق التقدم العلمي أن تدخل كثير من التنوع على صادراتها، من خلال التصنيع المبكر بالإضافة إلى العوامل

[1] سارة شباح – فريدة بوركوة، مرجع سابق ص 09 .

السياسية التي مكنتها من السيطرة وبسط نفوذها على دول تابعة كثيرة ، فإن الدول التي أخد فيها التركيز في مصادر الثروة شكل مواد اولية زراعية و انتاج غدائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خصوصا وأنها في مرحلة مبكرة من استقلالها من النفوذ الاستعماري الأجنبي .

ثانيا : التمويل

إن تبادل الدول مع بعضها يعتمد على التمويل ، فكلما كانت المؤسسات المالية والبنوك المراسلة على مستوى العالم موجودة كلما زاد حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم تتوفر البنوك والمراسلة 2 . والمعاملات المصرفية بين بعض الدول ودول أخرى فإن هذا يقلل حجم التبادل التجاري .

ثالثا : نفقات النقل

إن نفقات النقل تؤثر على تيار و اتجاه التجارة الخارجية ، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض . نفقاته النسبية أدى إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي .

رابعا : الرواج والكساد الاقتصادي العالمي

إن الاقتصاد العالمي يتكون من مجموع اقتصاديات الدول، فإذا كان الاقتصاد العالمي في حالة انتعاش فهذا يعني زيادة الطلب العالمي على مختلف المنتجات، وبالتالي زيادة عمليات التجارة الخارجية ، ويحدث العكس في حالة الكساد الاقتصادي حيث تقل التجارة الخارجية الى ابعد الحدود .

خامسا : الظروف المناخية

تلعب الظروف المناخية دورا مهما في قيام التجارة الخارجية والمبادلات الدولية ، فكما نعلم هناك بلدان تتسم بالمناخ البارد وأخرى بالمناخ الحار وأخرى استوائية ، فهذا التنوع في المناخ يؤثر على طبيعة النشاط ونمط الإنتاج وأنواع المنتجات في كل منطقة مناخية ، فمثلا لا يمكن إنتاج القطن في المناطق الباردة وعلى العكس من ذلك هناك منتجات لا يمكن إنتاجها إلا في المناطق الباردة، ومنه تقوم الدول مع بعضها بتبادل المنتجات التي يمكنها إنتاجها مع التي لها عجز في إنتاجها، وبالتالي قيام التجارة الدولية .[1]

[1] سارة شباح – فريدة بوركوة، مرجع سابق ص 10 .

سادسا : العوامل السياسية

تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية ، وهي تلعب دورا مهما في نقل التكنلوجيا على مستوى العالم، إذ أن أغلب الدول تفضل التعامل مع الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، وتجنب مناطق الحروب حفاظا على مصالحها .

سابعا : الجودة

ترتبط الجودة بالمنافسة الدولية في الأسواق العالمية والتي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنلوجية الحديثة ، ما يفسر الفروق في الجودة لنفس السلعة في دول العالم المختلفة بشكل يكاد يوميا .

ثامنا: الشركات متعددة الجنسيات

إن قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير في تركيبة حجم المبادلات الدولية نابع بالأساس من امتلاكها لوحدات انتاجية في أنحاء مختلفة من العالم، وما تدره هذه الاخيرة من عوائد وتدفقات مالية يعاد استثمارها .

تاسعا: التكاليف والأسعار

إن كل دولة تحدد أسعار سلعها وخدماتها وتترك للمستهلك الأجنبي حرية الاختيار بين منتجات كافة دول العالم في الأسواق، لذلك فإن الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج والتجهيز للخدمات، تؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها ويتم إبلاغها للمستهلكين في مختلف الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة مضاف إلى هذه الأسعار تكاليف النقل والتأمين وغيرها، وهنا نلاحظ أن السلع المنتجة بتكاليف منخفضة تباع بأسعار منخفضة، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالسلع ذات السعر المرتفع، ومنه فإن السعر هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب .[1]

[1] سارة شباح – فريدة بوركوة مرجع سابق ص 11 .

المبحث الثاني : نظريات وسياسات التجارة الخارجية .

المطلب الاول : نظريات التجارة الخارجية .

- **النظريات الكلاسيكية :**

يقصد بالنظرية الكلاسيكية مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها أدم سميث في كتابه ثروة الأمم، وأسهم في تطويرها مالتس وساي ودافيد ريكاردو، ومن أهم النظريات الكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة الخارجية نجد:

- نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث.

يرى أدم سميث اهمية تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل، فتنتج كل دولة السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وتصدرها للخارج، وتستورد بالمقابل السلع التي تنتجها بكفاءة أقل من الدول التي تتمتع في .إنتاجها بميزة مطلقة، سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى وفرة الثروات الطبيعية أو غيرها

ويمكن توضيح رأي سميث بالمثال الاتي :

الجدول رقم01 : تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة محسوبة بساعات العمل لسلعتين هما البن وقصب السكر في كل من البرازيل والهند.

الدولة	وحدة البن	وحدة قصب السكر
الهند	25 ساعة عمل	05 ساعة عمل
البرازيل	08 عمل	16 ساعة عمل

نلاحظ من المثال أعلاه أن الهند تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر، كما أن البرازيل تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج البن، ولذلك فإنه من المربح لكلا البلدين أن تقوم تجارة بين هاتين الدولتين ، وسيؤدي قيام التجارة إلى اتساع سوق البن أمام المنتجين للبرازيليين وذلك بإضافة السوق الهندي أمام المنتجين البرازيليين، كما يؤدي قيام التجارة الخارجية إلى اتساع سوق قصب السكر أمام المنتجين الهنديين و ذلك بإضافة السوق البرازيلي أمام المنتجين الهنديين ، و في حالة غياب التجارة بين الدولتين فإن وحدة البن ستبادل بمقدار 25/5 وحدة قصب سكر في الهند، أما في البرازيل فإنه وحدة البن ستبادل بمقدار 8/16 = 1/2 وحدة قصب سكر. وبتالي فإن الهند سيكسب من تجارته مع البرازيل إذا استطاع الحصول على وحدة البن بأقل من 5/25 وحدة قصب سكر، كما أن البرازيل سيكسب من التجارة الخارجية إذا استطاع استبدال و حدة البن بأكثر . من 1/2 وحدة قصب سكر، وهكذا تستفيد الدولتان من التبادل وازدهار التجارة الدولية .[1]

[1] سارة شباح – فريدة بوركوة مرجع سابق ص 12 .

ويرى ادم سميث أنها تحقق فوائد أهمها :

- ✓ زيادة الإنتاج العالمي من السلع محل التبادل الدولي، ما يؤدي إلى تحسن مستوى دخل السكان في الدولتين.
- ✓ تصريف الفائض من المنتجات الذي يفيض عن طلب السوق المحلي.
- ✓ اشباع الحاجات المحلية عن طريق الحصول عليها من الخارج.

- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو.

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير دافيد ريكاردو بنقد النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بانه بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفاءة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا. وقد بين ريكاردو أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، وبتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة. ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع .السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين [1]

ووضح ريكاردو المثال الاتي لشرح نظريته :

الجدول رقم 02 : وحدة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كل من البرتغال وانجلترا.

الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
انجلترا	120 يوم عمل	100 يوم عمل
البرتغال	80 يوم عمل	90 يوم عمل

المصدر: بوكونة نورة، مرجع سابق ص 5.

اعتمد دافيد ريكاردو في هذا البيان على نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كل من البرتغال وانجلترا، فوحدة المنسوجات تكلف 100 يوم عمل في انجلترا بينما تكلف 90 يوم عمل في البرتغال، ووحدة القمح تكلف 120 يوم عمل في انجلترا و 80 يوم عمل في البرتغال. ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل من البرتغال عنها في انجلترا، ومن خلال هذا المثال قد يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين انجلترا والبرتغال، وذلك لأن البرتغال تتفوق بنسبة مطلقة في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن البرتغال

[1] – هناء شريف ، مرجع سابق، ص 05.

تتفوق تفوقا مطلقا على انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات، وبعبارة أخرى البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا، وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين البرتغال وانجلترا. ومن خلال مقارنة تكلفة إنتاج السلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الأخر، يمكن ايضاح فكرة التكلفة النسبية ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين، وبذلك تختص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة انجلترا أقل منها في السلعة الأخرى، كذلك ستتخصص انجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنتاجها بالبرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في انجلترا هي 80/120 يوم عمل، أي 66,0وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل 66,0 من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي 90/100 يوم عمل أي بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 9,0 من وحدة واحدة منها في انجلترا. وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقات المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في انجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تختص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل مقارنة بالمنسوجات، أما انجلترا فتختص في إنتاج المنسوجات لأنها . تتمتع فيها بنفقة أقل مقارنة بالقمح .

- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت.

ترك دافيد ريكاردو بنظريته المعروفة بالنفقات النسبية وبها ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، و ما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي، وقد جاءت نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت لسد هذه الثغرة في نظرية ريكاردو حيث وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى إلى نتائج هامة، فقد أوضح أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلعة البلد الأخر. ولما كانت صادرات البلد هي واردات البلد الأخر وارداته هي صادرات البلد الأخر، فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات والواردات لأحد البلدين لابد أن يكون هو نفسه المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات و واردات البلد الأخر، كما أوضح ستيوارت أن توزيع النفع يتوقف على عاملين اساسيين هما : [1]

الطلب :أي حجم طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر.

مرونة الطلب :أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر، حيث تميل نسبة الاستبدال في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قلية المرونة.

[1] هناء شريف ، مرجع سابق ص 06 .

- **النظرية النيو كلاسيكية :**

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية على قانون التكاليف النسبية، أي ما يدعو الدول إلى التبادل هو اختلاف التكاليف النسبية ، إلا أنها لم توضح أسباب هذا الاختلاف بين الدول مما استدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل في صياغتها إلى اولين وان كان قد اعتمد على افكار هيكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظرية بنظرية هيكشر – اولين.

- نظرية هكشر –اولين.

وتعرف هذه النظرية بنظرية هكشر– اولين نسبة إلى الاقتصادي الكبير هكشر وتلميذه اولين، ولقد أرجع هكشر واولين أن أسباب قيام التجارة الدولية يرجع إلى عاملين اساسيين هما:

أ- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.

إن الاختلاف في امتلاك نسب عناصر الإنتاج تشكل النموذج القاعدي لمصدر الميزات النسبية ومن المفروض أن الدول التي لا تمتلك نفس النسب للعوامل لا تتحصل على نفس النفقات النسبية للإنتاج ِ السلعي، ويؤخذ عاملان للإنتاج بعين الاعتبار وهما رأس المال k والعمل l ، واذا فرضنا أن بعض البلدان تمتلك مخزونا نسبيا من رأس المال l/k أكبر مما تمتلكه دولة ثانية فنقول أن الدولة الأولى تمتلك وفرة نسبية من رأس المال، أما الثانية تمتلك وفرة نسبية من العمل، وفي حالة إذا اعتبرنا أن كل ما هو نادر باهض الثمن وكل ما هو متوفر رخيص الثمن K تسطيع وضع رقم بين وفرة العوامل l/k وتكلفة تملك وفرة نسبية من رأس المال ويكون هذا الاخير رخيص الثمن [1]

ب- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

ان اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافآت وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتبعية أثمان السلع مما يؤدي إلى قيام التبادل، ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية بين دول لا تختلف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كل منهما، ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج قد يتخذ أشكالا مختلفة في كل دولة، فبعض الدول تتوسع في إنتاج بعض السلع وبعض الدول تطبق التكامل الرأسي والأفقي مما يؤدي إلى تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير ومما يسببه من وفرات داخلية وخارجية ، فتنخفض نفقات الإنتاج وبتالي أثمانها ويتضح من ذلك أن هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول، ويفترض كذلك عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنلوجيا، ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول وبالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن .

[1] هناء شريف، ص 08.

- لغز ليونتيف .[1]

لقد بدأ الاقتصادي الامريكي ذو الأصل الروسي ليونتيف دراسته التطبيقية بعد الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسات التحليلية لنموذج هيكشر واولين، والتي تتلخص في أن كل ينتج ويصدر السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر الأوفر نسبيا واستيراد السلع التي يعتمد إنتاجها على العنصر النادر نسبيا ، وقد ركزت هذه الدراسات على الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، ولهذا توقع ليونتيف والاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر واولين أن الولايات المتحدة الامريكية تنتج وتصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل. ولهذا قدر ليونتيف كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الامريكية، فاستخدم ليونتيف في التقدير جدول المدخلات والمخرجات لاقتصاد الامريكي : لعام 1947 ،وتتلخص النتائج التي توصل اليها في الجدول التالي :

الجدول 03 كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار امريكي .

الاحتياجات لما قيمته مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
راس المال	2.6 مليون دولار	3.1 مليون دولار
العمل	182313 عامل	17004 عامل

المصدر: يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص51.

من خلال هذا الجدول يتضح أن إنتاج ما قيمته مليون دولار امريكي من الصادرات الامريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 6.2 مليون دولار والى كمية من العمل مقدارها 182 ألف عامل .أما إنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع المنافسة للواردات فإنه يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 1.3 مليون دولار والى كمية عمل مقدارها 170 ألف عامل. ونستخلص من الجدول أن صادرات الولايات المتحدة الامريكية تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وهذا ما أذهل ليونتيف لاكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الامريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل، وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهذا ما يتناقض مع ما جاءت به نظرية هكشر واولين تناقضا تاما وبدلا من أن يستنتج ليونتيف خطأ نظرية هكشر– اولين حاول أن يفسر هذا اللغز في إطار النظرية نفسها وذلك من خلال تقديم الادعاءات التالية :

[1] سارة شباح– فريدة بوركوة، مرجع سابق، ص 17 .

الادعاء الأول :

هو أن سنة 1941 كانت سنة متحيزة ، بسبب أن انتاجية العامل الامريكي كانت ثلاثة أضعاف انتاجية العمال الأجانب، معنى ذلك أن امريكا كانت في الحقيقة دولة وفيرة لعنصر العمل وليس عنصر رأس المال، ولذلك كان من الطبيعي أن تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال.

الادعاء الثاني :

إن الأذواق في المجتمع الامريكي كانت متحيزة لصالح السلع كثيفة رأس المال، مما تسبب في ارتفاع أسعارها المحلية وقلل من الميزة النسبية للولايات المتحدة الامريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل . ولقد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدما بيانات عن سنة 1951 ثم سنة 1956 ،ولكن المشكلة استمرت حيث أظهرت هذه الدراسات ايضا تصدير امريكا لسلع كثيفة العمل، واستيراد سلع كثيفة رأس المال.

في الحقيقة أن اعتماد ليونتيف على بيانات عن بدائل الواردات الامريكية التي تنتج محليا بدلا من الاعتماد على بيانات فعلية عن الواردات الامريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الأساسي للنتائج الخاطئة التي توصل اليها ليونتيف . لأنه من الطبيعي أن تكون بدائل الواردات الامريكية كثيفة رأس المال لأنه العنصر المتوفر لديها نسبيا، وقد لوحظ أن بدائل الواردات الامريكية مثل الصناعات التعدينية، المنتجات الزراعية تحتاج إلى كثافة رأسمالية في امريكا .

- **النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :**

- **نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي :**

لقد اهتم "ليندر" بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

أ- الطلب المحلي : [1]

لقد فرق ليندر في تفسيره للتجارة الخارجية بين التجارة في المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية حسب رأيه، فالأولى تقوم بين دول لا توجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج، ويقوم هذا التبادل وفقا للميزة النسبية وتحدد بتوفير أما الثانية تقوم بين الدول النامية والمتقدمة ويقوم هذا التبادل وفقا للميزة النسبية وتحدد بتوفير الموارد الطبيعية من المواد الأولية في الدول النامية وندرتها في الدول المتقدمة وهذا حسب تحليل هيكشر –أولين.

أما فيما يخص السلع الصناعية يرى "ليندر" أنه هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى تحدد الصادرات والواردات الفعلية. وأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، ومنه يعتبر "ليندر "ويستعمل "ليندر" مفهوم كثافة التجارة أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة كمقياس لحجم التجارة بين الدول ويرى "ليندر" أنه كلما

[1] سارة شباح– فريدة بوركوة، مرجع سايق، ص 17 .

تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة وهناك عدة محددات لهيكل الطلب في البلدان المختلفة كالمناخ والدين واللغة ويركز "ليندر" على أهمها وهو الدخل المتوسط.

ب-آثار قيام التبادل الدولي :

لقد استخلص "ليندر" من خلال وضعه لبعض الفرضيات أن قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم في راس المال وانخفاضه في قطاع منافسة الواردات الذي يؤدي أيضا بدوره إلى تقلص العمل ورأس المال وبالتالي انقراض هذا القطاع ومن هنا فإن التجارة الدولية في البلاد النامية هي دعوة للكسب

- **فرنون ودورة المنتج :**

ينطلق تحليل "فرنون" في اعتبار أن التجديد يمكن أن يخلف ميزة نسبية لبلد ما، وتبقى الاستفادة من هذه الميزة طالما لم تلق بالانتشار الدولي لهذا التجديد، ويعتبر تحقيق التجديد بالسلع الاستهلاكية المطلوبة ذوي الدخول العالية أو السلع الإنتاجية التي تسمح بإحلال العمل محل راس المال وقد أسمى نموذجه هذا "بدورة حياة المنتوج" ويفرق فرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتوج، وهي كما يلي :

- مرحلة الإنتاج يبدأ صنع هذا المنتوج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب هذا المنتوج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسويقه في السوق المحلي، وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.
- مرحلة الانتشار يبدأ المنتوج بالتنوع، ومن هنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي وبالتحديد أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.
- مرحلة النمطية الشديدة أي معناه أنه في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة . [1]

[1] سارة شباح– فريدة بوركوة، مرجع سابق ذكره ص 22.

المطلب الثاني : سياسات التجارة الخارجية .

- **السياسة الحمائية ومبرراتها**

1- السياسة الحمائية:

إن الدولة الكبيرة التي تكونت من القرن السادس عشر (16) حتى القرن الثامن عشر (18) كانت جميعها تتبع نظام الحماية، إذ كانت تحاول جهدها باتباعها سياسة الربح التجاري أن تكدس المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات، وفي القرن التاسع عشر (19) انضمت بريطانيا إلى تعاليم الاقتصاديين الأحرار في حين توطد نظام الحماية في الدول الحديثة (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا ...)، وخلال النصف الأول من القرن العشرين 20 ، (انتشر نظام الحماية في كل مكان ولاسيما خلال الانهيار الاقتصادي الكبير الذي جرى في الثلاثينات، وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعيا جهودا مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية، وكان ذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـ **GATT**

ويستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية: [1]

1/ مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

أ- **حماية الصناعة الوطنية** : تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح

ب-**تنويع الإنتاج الصناعي** : ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة. أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة

ت- **تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف** : إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى

ث- **للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي** : عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي

ج- **الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق** : إذ كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة بإسم "سياسة الإغراق"

[1] سارة شباح– فريدة بوركوة ، مرجع سابق ص 30 .

وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الإحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق

ح- **الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات** : ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية .والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

خ- **الأمن الوطني إن التخصص في الصناعة** : ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها

د- **الاستقرار السياسي** : لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي .

- **سياسة الحرية ومبرراتها**

1- سياسة الحرية :

يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في انتصار مبدأ "دعه يعمل دعه يمر "على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة، ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول 1المتخلفة ويرتكزون على الحجج التالية:

- *مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية*

أ- تتيح حرية التجارة فرصة التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية، ويعود هذا بالمنفعة على المستهلك (باقتنائه لأحسن النوعيات وبأقل الأسعار) وعلى المنتج توسيع فروع إنتاجه التي تتوفر فيها أسباب التفوق

ب- إن التجارة الدولية الحرة في ظل ظروف معينة، تصبح بديلا كاملا للتنقل الكامل لعناصر الإنتاج

ت- تعمل على خلق جوا تنافسيا دوليا، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة أخرى

ث- تؤدي إلى توسيع نطاق السوق، ووصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير. [1]

[1] سارة شباح– فريدة بوركوة ، مرجع سابق ص31

المطلب الثالث : اثار التجارة الخارجية على الاقتصاد.

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد ولها أثار واضحة لأنها تعتبر من أهم القطاعات و يظهر هذا الأثر بوضوح على المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الكبرى وقد يكون هذا الأثر ايجابي أو سلبي وسنتطرق إلى هذه الآثار في :

أولا: النمو الاقتصادي

لقد تم إجراء عدد من تحليلات الانحدار القطرية المقارنة والطويلة، في محاولة للكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على معدلات النمو، وتحديد اتجاه العلاقة السببية منهما، وانتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تثبت الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة معدلات سرعة النمو الاقتصادي، وتصدق هذه النتيجة سواء كان الانفتاح مقياس بالسياسات التجارية القطرية "الحواجز الجمركية وغير الجمركية "أو باعتباره نتيجة لاحقة "نسبة الصادرات والواردات معا إلى إجمالي الناتج المحلي". وتزداد قوة هذا الارتباط إذا تم استخدام إجمالي الناتج المطلق، بدلا من إجمالي الناتج المقيس بتعادل القوة الشرائية ولا يجب أن يخفي علينا أثر النمو الاقتصادي على تحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفقر

ثانيا: الدخل القومي

للتجارة الخارجية ارتباط وثيق بالدخل القومي حيث تبدوا وكأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى، ويتوقف أثر هذه التقلبات وصداها على اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لكل بلد، ويتجلى ارتباط وأثر التجارة الخارجية على الدخل الوطني في كل عملية الاستيراد والتصدير حيث يعتبر التصدير من مصادر الإنفاق المقدمة لما يوزع من الدخول، ونقصانها يعني حرمان الاقتصاد الوطني من مورد مهم من موارد الدخل ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية :

الدخل القومي= الاستهلاك+ الاستثمار+ الإنفاق الحكومي+ (الصادرات+ الواردات)

بافتراض ثبات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي نقول أن الدخل سوف يرتفع من فترة إلى أخرى كلما ازدادت الصادرات أو كلما انخفضت الواردات، والعكس عند تراجع الصادرات وارتفاع الواردات .

ثالثا: استغلال الموارد

تؤدي التجارة الخارجية إلى كفاءة استغلال الموارد، فبدون التصدير لا تستطيع المشروعات تحقيق وفرات الإنتاج ما يؤدي إلى بقاء بعض الموارد معطلة ولكن بوجود التجارة الخارجية يمكن تصديرها ، كما أن تحقيق الاكتفاء

الذاتي الذي يتخذ سبب للحد من التعامل الخارجي عن طريق سياسة تقدير الواردات هو أمر مستحيل و خسارة اقتصادية لأنه لا يعطي اهمية لمزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي . [1]

رابعا: توزيع الدخل

للتجارة الخارجية اهمية كبيرة في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي، ولكن لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، كما تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغيير هيكلة وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين[2]

خاتمة الفصل :

خلاصة القول بعدما تطرقنا إلى دراسة التجارة الخارجية فإن أهم ما يمكن استنتاجه، أن جل المدارس الاقتصادية حاولت إعطاء تفسيرا واضحا للتجارة الخارجية وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث، والتي جاءت لتدعم مبدأ التخصص وتقسيم العمل وهذا دفاعا عن مصالح شعوبها. استخلصنا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح، على حساب اقتصاديات الدول النامية.

[2-1] سارة شباح– فريدة بوركوة ، مرجع سابق، ص 31–32 .

الفصل الثالث : دراسة علاقة ودور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية

- دراسة حالة الجزائر-

المبحث الاول : دور الجمارك في عمليات التجارة الخارجية .

المطلب الاول : المساهمات التي تقوم بها الجمارك في علاقاتها بالتجارة الخارجية .

علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية تمر على الكثير من المساهمات والتي سنبينها في النقاط التالية :

- **تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني :**

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

- تشجيع الاستثمار من خلال تحفيز رؤوس الأموال الاجنبية على إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في كافة الميادين، ويتم ذلك بمنح للمستثمرين تسهيلات وفق قانوني الجمارك وتشجيع الاستثمار والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الوزراء .
- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتم ذلك بإعفاء أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعات الوطنية وكذا الآلات والأجهزة الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معنية ، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمتماثلة للإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة.
- **تسهيل حركة التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى :**

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

- تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية التي ترتبط بها الجزائر
- العمل بشكل متناسق وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية
- ايجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات و العمليات الادارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع إدارة الجمارك .
- **رفع ايرادات خزينة الدولة :**

ويتحقق ذلك في تحقيق مورد مالي لخزينة الدولة، وذلك من خلال استيفاء الرسوم الجمركية المقررة في التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كضريبة المبيعات [1]

[1] هجيرة ميلودي، دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة بسكرة ، 2019 . ص 135 .

- **مكافحة التهريب :**

إن مكافحة التهريب يعتبر الدور الأساسي والمستقبلي للجمارك، حيث تقوم إدارة الجمارك بهذا الدور كما يلي:

- من خلال مديرية مكافحة التهريب ، التي تسير وتنظم عمل دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف وضبط كل محاولات التهريب في كافة أنحاء الحدود الجمركية
- من خلال نشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات، كالتلاعب بالقيمة والأعداد والأوزان والأقيسة أو بنود التعريفية .
- عن طريق توقيع اتفاقية الجمركية ثنائية مع بعض الدول وتتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب .
- بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.
- **مساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطيرة :**

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

- العمل على خلق وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحة والبيئة
- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والجمعيات التطوعية غير الحكومية
- رفع كفاءات أنظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة والجمارك العالمية كون الأخطار البيئة متعددة المصادر والأنواع.
- **المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا للتشريعات النافذة :**

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

- تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها....
- التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية بتطبيق قوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية ومنح الاحتكار وغيرها من القوانين التي تعني بالحد من النشاطات التجارية غير المشروعة.
- **مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود :**

تلعب إدارة الجمارك بحكم مواقعها على الحدود البرية والبحرية والجوية دورا بالغ الأهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود ويتجلى هذا الدور في عدة أمور من بينها تطبيق إجراءات المنع والتقييد على البضائع ومراقبة حركة العبور بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى وذلك حفاظا على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلد. [1]

[1] هجيرة ميلودي، مرجع سابق ص 136 .

المطلب الثاني : الاجراءات الجمركية عند عملية الاستيراد والتصدير .

بعد التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني أصبحت كل البضائع التي تدخل أو تخرج عبر التراب الوطني باختلاف أنواعها تخضع لعملية المراقبة والتفتيش والفحص الجمركي والتي هي عبارة عن إجراءات وتصريحات يقوم بها المستورد أو المصدر لدى مكتب الجمارك .

1- الجمركة عند التصدير:

يعرف قطاع التصدير بأنه عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية ودخولها الحدود الأجنبية فهي تعتبر أيضا شكل من أشكال اقتحام الأسواق الخارجية

فعملية التصدير تتطلب إجراءات وتقنيات كما تدخل الوكيل المعتمد لدى الجمارك كوسيط بين المصدر والمستورد لتسهيل الإجراءات وتحضير العمليات اللاحقة لعملية العبور وفي هذا السياق سنحاول تحليل مختلف الخطوات الأساسية أثناء التصدير والأنظمة المخصصة لها

- **<u>الوثائق اللازمة أثناء التصدير</u>:** لابد على المورد عند عملية التصدير أن يبحث إلى زبون مجموعة من الوثائق تتعلق بالبضاعة إما مباشرة أو عن طريق البنك (الاعتماد المستندي) وذلك من أجل جمركة البضاعة ويحتوي الملف على الوثائق الآتية :

أ- المستندات المبدئية

1- يستخرج المصدر شهادة الإجراءات الجمركية : وتعتبر المستند الجمركي الذي يتم على اسم المصدر أساسه الشحن سواء بالباخرة أو الطائرة وأهم البيانات التي يحتوي عليها : وجنسيته ، رقم سجل المصدرين، نوع البضاعة وكميتها، الوزن، الجهة المصدر إليها، وسيلة الشحن

2- فاتورة مبدئية : وتحتوي على اسم العميل، المراسل إليه، البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة .

3- استمارة ترخيص الصادرات : ويتم اعتمادها من أحد البنوك المعتمدة من الإدارة العامة للنقد وتعبر عن استيراد قيمة البضاعة المصدرة إلى الخارج وتحرر هذه الاستمارة من ثلاث نسخ وأهم البيانات التي تحتوي عليها الاستمارة هي: اسم العميل، البلد المصدر إليها، نوع البضاعة، القيمة، نوع العملة، اسم المصدر، الكمية المصدرة ، طريقة الدفع، طريقة استرداد القيمة

4- ترخيص التصدير: يطلب هذا الترخيص في بعض الحالات وليس بالنسبة لجميع عمليات التصدير، وهو يحدد الكمية المصرح بتصديرها وقيمة البضائع المصدرة ونوع العملة والسعر وطريقة الدفع

5- مطابقة الدعم: وهذا المستند لا يقدم إلا بالنسبة لوسائل الغزل والمنتوجات وتصدر هذه الشهادة من نسختين يحتفظ الجمرك بصورة وتصدر الصورة الثانية إلى المصدر بعد اتمام الشحن مؤشرا عليها بالكمية التي تم شحنها وتاريخ الشحن [1]

[1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق ص 138 .

6- كشف المحتويات أو قائمة العبوة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبئة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والصافية

7- شهادة صحية: وتصدرها هيئات تابعة للصحة بعد القيام بفحص الوسائل الغذائية كالمعلبات من طرف المندوبين والتحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير

8- سند الشحن: هو إيصال يحرره الناقل إلى الشاحن يفيد باستلام الناقل للبضاعة ملك الثاني، موضحا به البضاعة وبياناتها وكذا ميناء الوصول المتفق عليه، ولهذا يعتبر سند الشحن المستند الأساسي في العمليات التجارية وهي ثلاثة أنواع: سند الشحن الرئيسي، سند الشحن الأصلي، سند غير قابل للتفاوض

ب- المستندات النهائية :

تلك هي أهم المستندات التي يبدأ إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب تقديمها للبنك فاتح الاعتماد

ب.1 - بوليصة الشحن: ويرمز لها بالرمز BIL وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو من التوكيل الملاحي بصفته وكيلا من ملاك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة وتعهدا بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها ويجب أن تشمل البوليصة على البيانات التالية:

-عدد الطرود وأنواعها، نوع البضاعة، الوزن القائم والصافي، اسم الشاحن، البلد المصدر إليه البضائع، حجم الطرود، اسم المرسل إليه، اسم الجهة التي ستحضر بوصول البضاعة، في ميناء التفريغ، بيان التولون والجهة التي سيتم فيها دفع التولون في ميناء الشحن أو الوصول ولا بد أن تكون نظيفة Clean ولا تكون قديمة ولا يوجد شطب أو كشط فيها

ب.2- الفاتورة التجارية: هي وثيقة تجارية يصدرها البائع والتي تحول حقوق الملكية منه إلى المستورد، وهي التي تصدر من عدة صور بالإضافة إلى الأصل وأهم البيانات التي تحتوي عليها: رقم الفاتورة، اسم المصدر، اسم المستورد وعنوانه والبلد المصدر إليها البضاعة وأوزانها وكمياتها، سعر الوحدة، القيمة الإجمالية للبضاعة، أساس التعاقد، اسم الباخرة، رقم الاستمارة، ثم طريقة الدفع إذا كان الاعتماد فيذكر الاعتماد واسم البنك المفتوح طرفه ثم ميناء الشحن وميناء التفريغ وتاريخ الشحن والتولون .

ب.3 - الكمبيالة المستندية : الساحب هو المصدر والمسحوب عليه، هو فاتح الاعتماد أو المشتري أو البنك المفتوح لديه الاعتماد ويكون السحب لأمر ويظهر لصالح البائع أو البنك وهو الذي سوف يحصل قيمتها، السحب يكون إما بالإصلاح أو مؤجل السداد، ويكون من نسختين يكتب على الأولى في حالة دفع النسخة الأولى لا تدفع الثانية ويكتب على الثانية في حالة دفعها لا تدفع الأولى [1]

[1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق، ص 139

ب.4 –شهادة المنشأ :هي وثيقة تتضمن تحديد اصل البضاعة التي تم إنتاجها وتكسب 1 منشأ السلعة أهمية من ضرورة التعرف على مكان إنتاج السلعة وذلك للاعتبارات التالية:

– الحصول على معاملة خاصة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدولة المستوردة

– استخدامها في خطر دخول بعض السلع من إنتاج دول محددة لأسباب صحية أو سياسية

ب.5 –شهادة بيطرية : تصدر عن إدارة المخابر البيطرية بالنسبة للحيوانات أو المواشي وأهم ما تحتوي عليه أن هذه البضاعة خالية من الأمراض.

ب.6 –شهادة المراجعة: في بعض الأحيان ينص الاعتماد أو التعاقد على قيام إحدى شركات المراجعة بمعاينة البضاعة قبل وأثناء الشحن للتحقق من استيفائها للمواصفات والشروط المتعاقد عليها وأن تصدر شهادة مراجعة الوزن والصنف.

ب.7 –التصريح بالتصدير: هو وثيقة قانونية تسمح للمصدر أن يصدر بضاعة وذلك بعد الاطلاع على وثائق بالملف الخاص لعملية التصدير وقيام بالفحص الميداني للبضاعة وبعد لتصريح بالتصدير بمثابة رخص التنقل.

- **<u>الأنظمة الجمركية المطبقة عند عملية التصدير:</u>**

لقد تم تحديد الأنظمة الجمركية المطبقة عند عملية التصدير في قانون الجمارك وتتمثل في :

أ- **نظام التصدير المؤقت** : يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع العدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحضر ذي الطابع الاقتصادي

- إما إحالتها، دون أن يطرأ عليها تغيير، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها
- إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع كما تستفيد من نفس الإجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في معارض أو تظاهرات في الخارج وطلب دخول إلى نظام التصدير المؤقت يمضي من طرف المفتشية العامة للتصدير

ب- **نظام التصدير النهائي** : هو النظام الجمركي الذي يطبق على البضائع الموجهة للتصدير والتي تستعمل للاستهلاك النهائي.

ت- **نظام إعادة التصدير المباشر:** هي عملية تدل على إعادة للتصدير إما بضائع مستوردة أو تصدير المنتوجات المحصل عليها، بعد تحويل البضاعة المستوردة

ث- **النظام المؤقت** : هو نظام جمركي يسمح بدخول البضاعة ويتعلق بعدم الرسوم على الاستيراد بدون الإجراءات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية، بشرط أن تكون هذه البضائع موجهة إلى إعادة التصدير بعد نهاية أجال القبول المؤقت. [1]

[1] هجيرة ميلودي مرجع سبق ذكره ص 140 .

ج- **نظام العبور الدولي :** هو نظام الذي يسمح بانتقال البضاعة الأجنبية عبر التراب الوطني سواء عن طريق النقل البري أو الجوي، من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر، مع إلغاء الرسوم والحقوق الجمركي عن هذه البضاعة.

- **سيرورة عملية التصدير:** إن نقطة انطلاق الإجراءات الميدانية عند التصدير تبدأ بطلب

المصدر من شركة النقل بفتح ملف التصدير بعد الاتفاق ودراسة الشروط والعرض الذي تقدمه وحدة العبور للشركة فيما يخص العمولات والتكاليف، تم تقديم الملف الذي يضم عدة وثائق لأجل استلام وصل يسمح بوضع البضاعة على الرصيف " Quai à Mise " وهي تأشيرة للجمارك إدخال البضاعة إلى الميناء، كما يتحصل الوكيل المعتمد لدى الجمارك على ملف التصدير الذي يضم بدوره على مجموعة من الوثائق، وبعد الحصول على الوثائق التي يقدمها الزبون لإدارة وحدة العبور يتم إعداد بيان مفصل يحمل كل المعلومات المتعلقة بالبضاعة والبائع .تم تقدم البيان لمصلحة النقل للقيام بعملية النقل، إلا أنه يتم مراقبة الوثائق عبر عدة مراحل منها مصلحة الصندوق، مصلحة الإشعار، مصلحة التظهير، ثم ينتقل التصريح إلى مصلحة التصدير في ميناء الجزائر حيث يقوم المفتش الرئيسي بتوزيع الملفات على عدد من المفتشين داخل المصلحة مفتشين مسؤولين على التصفية وهذا بمراقبة شكلية وأساسية للملف، والفحص الأساسي يوجد في عملية التصدير ويتم هذا الفحص بأخذ عينات من البضاعة نفسها التي يقوم بها مصلحة الفحص المكلفة بالملاحظة الدقيقة للمعلومات المبنية في الوثائق مع تطابقها للبضاعة وذلك بفحصها ومعاينتها : كما تطلب عملية التصدير استحضار كل الوثائق اللازمة لإتمام العملية مثل:

- السجل التجاري
- بطاقة الضريبة
- الفاتورة التجارية
- شهادة الأصل
- رخصة التصدير
- شهادة التأمين
- الشهادة الصحية
- شهادة التوطين البنكي

بعد المراقبة الوثائقية تأتي المعاينة الميدانية للبضائع حيث يتم التصديق على التصريح من طرف المصرح والمفتش الجمركي والمراقب الجمركي وعلى إثره يتم الرسم الجمركي 0.4% - 2 % وهذا مقابل السماح بالشحن بعد مرور الملف على إدارة الميناء في الرصيف، بالموازاة مع تلك الإجراءات تقوم وحدة العبور بالتحضير لشحن البضاعة مثل الاتصال بوكالة النقل لتحديد الرصيف الباخرة والموعد مع تحضير الوثائق اللازمة لذلك، تم شحن البضاعة وإرسال الوثائق مع ربان الباخرة. [1]

[1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق ص 141 .

2- الجمركة عند الاستيراد:

يعتبر قطاع الاستيراد هام بحيث تعتمد عليه الدولة بعد غياب قطاع الصادرات بغية تحقيق الاكتفاء المحلي بسبب نقص السلع والخدمات .

فعملية الاستيراد تتطلب إجراءات وتقنيات وكذا تدخل الوكيل المعتمد لدى الجمارك كوسيط بينه وبين المستورد لتسهيل الإجراءات وتحضير العمليات اللاحقة لعملية العبور وفي هذا الإطار سنحاول تحليل مختلف الخطوات الرئيسية أثناء عملية الاستيراد والأنظمة المخصصة لها.

- **<u>الوثائق اللازمة أثناء الاستيراد:</u>**

أ- **إجراءات النقل:**

يخبر المستورد الوكيل المعتمد باسم السفينة ووكالة النقل المكلفة، وعند رسو السفينة يجب على الربان تقديم وثيقة إجبارية لمصلحة الجمارك والمتمثلة في

- بيان الحمولة
- بيان طاقم الملاحيين
- ظروف الرسائل(Cartable Plis) ويجب إعطاؤها رقما خاصا لتسهيل عملية الجمركة .

<u>أ-1 -جمع الوثائق :</u> بعد تحصله على ظرف الرسائل والمتضمن:

- سند الشحن
- شهادة الأصل
- الفاتورة التجارية
- قائمة الطرود
- شهادة التحليل

يقوم بتسجيله في سجل خاص على مستوى وكالة النقل التي تقوم بدوره بإصدار إشعار بوصول السلعة وتسجل فيه المصاريف الواجب دفعها والذي يحتوي على معلومات خاصة - : قسم خاص بالمؤسسة -قسم خاص بالزبون -قسم خاص بالباخرة -قسم خاص بالبضاعة - القيم الإجمالية للدفع [1]

<u>أ-2 تبادل سند الشحن ودفع المستحقات :</u> وتعطي وكالة النقل قسيمة تسليم البضاعة أي سند الشحن مع ختمه مقابل استظهار

- سند الشحن الأصلي
- اشعار بالوصول
- دفع مستحقات بالشيك أو نقدا.

[1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق ص 141

بعدها تدفع مستحقات النقل بالإضافة إلى حقوق(**Fret**) الطوابع الضريبية حسب القيمة المدفوعة + طابع سند الشحن وتدفع قيمة الضمان لإخراج الحاويات قبل القيام بعملية التبادل والحاويات مدة استرجاعها محدودة وفي حالة أي تأخر فسيدفع الزبون غرامة التأخر.

ب- اجراءات التامين :

إعداد وثيقة التأمين يتطلب معرفة موضوع التأمين لتقدير المخاطر وبالتالي تحديد القسط الذي يدفعه المؤمن مقابل التغطية التي يتحصل عليها فالمؤمن يختار نمط التأمين :

- تأمين جميع المخاطر
- تأمين الأعضاء من التلف الخاص باستثناء

كما يختار نوع وثيقة التأمين :

- وثيقة التأمين الرحلة
- وثيقة تأمين المنطقة
- وثيقة تأمين العائمة
- وثيقة تأمين بدون شحن

كما يجب أن يحدد في الطلب : الموصفات الإجمالية للبضائع المستوردة منها طبيعية المنتوج المستورد والتعريفات الجمركية الخاصة بها والسعر الإجمالي بالدينار والعملة الصعبة كما تجدر الإشارة إلى وجود عدة وسائل الدفع منها الاعتماد المستندي، الدفع بالشيك، التحويل البنكي.

رسالة قرض مؤكدة، خطوط القرض، رسالة قرض عادية، فالمستهلك يقدم وثيقة وضع لاستهلاك (**Mise la à consommation D10**) التي يحصل عليها من عند الوكيل المعتمد لدى الجمارك الذي يتكفل لصالحه بحركة البضائع وتقديم فاتورة موطنة لبنكه حتى تتم عملية الدفع [1]

- **<u>سيرورة عملية الاستيراد (الجمركة عند الاستيراد) :</u>**

بعد جمع الوثائق اللازمة الخاصة بعملية الاستيراد يقوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك بترتيب الملف الخاص بزبونه وبعدها القيام بعملية تلخيص هذه المعلومات في وثيقة تدعى(**La détail de note**) وبعدها ينتقل إلى إدارة الجمارك للقيام بالتصريح المفصل ، لا يمكن لأي أحد أن يقوم بالإجراءات الجمركية إن لم يكن معتمدا كوكيل لدى الجمار

ومن هنا نبدأ بالإجراءات الجمركية الخاصة بعملية الاستيراد حيث أنها تتم على سبعة محطات أساسية تتمثل في:

[1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق، ص 145

أ- التصريح المفصل :

إن أهم الشروط تحرير التصريح المفصل في المواد 82 من قانون الجمارك الذي يحدد شروط وكيفيات الجمركة بواسطة نظام الإعلام الآلي للجمارك والمادة 83 توجب ترقيم عدة مواد يتضمنها تصريح واحد حسب تسلسلها والمادة 84 ترخص فحص البضائع قبل التصريح والمادة 86 تجيز إيداع تصريح غير كامل يدعى التصريح المؤقت والمادة 87 توجب موافقة التصريح للشروط المحددة بمقرر من المدير العام للجمارك والمادة 88 بين سبب رفض التصريحات التي لا تعتبر مقبولة شكلا والمادة 89 تنص على أنه لا يمكن تعديلات التصريحات المسجلة إلا بعد تعديل التصريحات المقدمة مسبقا وتثبت وصول البضائع .

فإدارة الجمارك هي التي تحدد شكل التصريح والبيانات التي تتضمنها :

- النسخة الأولى مسماة : نسخة الجمارك
- النسخة الثانية مسماة : نسخة المصرح
- النسخة الثالثة مسماة : نسخة البنك
- النسخة الرابعة مسماة : نسخة الإحصائيات
- النسخة الخامسة مسماة : نسخة الرجوع.

ويمكن أن نميز من التصريح المسبق، المؤقت، تصريح المبسط التصريح عن طريق الإعلام الآلي.

ب- ترتيب الملف الكامل:

كل التصريحات تصدر من آلة ناسخة موجودة على مستوى مكتب الجمارك، ودفع الملف الكامل عند إدارة الجمارك لإتمام العملية والذي يتضمن[1]:

- إشعار الوصول
- فاتورة تجارية موطنة
- وثيقة التأمين
- سجل تجاري
- وثيقة الضرائب
- البيان المفصل
- سند الشحن الأصلي
- شهادة الأصل
- شهادة النوعية
- شهادة المعاينة والقبول للبضاعة.

[1] هجيرة ميلودي، مرجع سابق، ص 145 .

ج- مصلحة المراقبة :

يقوم المفتش بفحص شكلي وكما يعين مكلف بالتصفية الذي يتم في عملية الفحص الأساسي بطريقة آلية ويقدم قيمة تحتوي على المعلومات التالية :

- النظام المستعمل D10
- الرقم الآلي للملف
- تاريخ التصريح
- رقم وثيقة النقل
- عدد الطرود والوزن
- اسم الوكيل المعتمد المكلف بالعملية.

<u>إجراءات قبل مراقبة البضاعة</u> :

وصول القسيمة إلى مكتب الإعلام الآلي أين يستعمل نظام الإعلام الآلي والتسيير الآلي للجمارك D.A.G.I.S في الكمبيوتر المركزي للمفتشية .

بحيث يمكن هذا الإجراء من سهولة معرفة المكلف بالتصفية ورقم مكتبه، ثم ينتقل إلى مصلحة المراقبة والفحص حيث يقوم بمراقبة الوثائق الموجودة، ويمنح هذا النظام الإمكانيات التالية :

- إما القبول
- إما الإلغاء
- وإما خزنها لمدة 24 ساعة قصد تصحيح محتمل.

د- المراقبة الاساسية للبضاعة :

يقوم المفتش بالمراقبة الميدانية للبضاعة وذلك بحضور مكلف بالتصفية والوكيل المعتمد في حالة عدم حضوره بتبليغه إدارة الجمارك برسالة موصى عليها مع إشعار الاستلام، أنها عازمة على إجراء الفحص

وفي بعض الأحيان يلزم تواجد صاحب البضاعة لإعطاء بعض التوضيحات إلى المفتش المسؤول عن المراقبة وترتكز المراقبة على الكمية والنوعية والمنشأ . [1]

وبعد عملية الفحص وحصول مطابقة البضاعة لما ورد في التصريح، تتم المصادقة على الملف.

هـ) المراقبة والتخليص الجمركي[2]:

عندما يقبل التصريح على إنه مطابق لفحص البضائع المصرح بها، تقوم المفتش باستجابة في السجل ودفع المستحقات الجمركية، وتصفي الحقوق والرسوم على أساس النسب والتعريفات ويتم تحديدها على أساس قيمة البضاعة ، المعمول بها عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل منشأ ومصدر البضاعة، صنف التعريفة.

[2-1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق، ص 145

إجراءات رفع البضاعة[1] : أول خطوة يقوم بها الوكيل المعتمد هي : الذهاب لمعاينة بضائعه على مستوى المخازن حيث يقوم بها المسؤول على المخازن مقياس المساحة المشغولة ثم يسجلها على ظهر سند الشحن وذلك بعد تأكده من مطابقة البضائع ووجود خاتم المفتش على enlever à Bonوعلى الوكيل الذهاب إلى مكتب الميناء لدفع مستحقات التخزين ويظهر الوكيل المعتمد الوثائق التالية :

- وثيقة D10
- سند الشحن
- صورة مطابقة لسند الشحن يحتفظ بها EPAL

وفي مكتب الميناء يتم إصدار وثيقة خروج البضاعة إلى جانب كل هذه الإجراءات يقوم الوكيل بتقديم الوثائق لمكتب الجمارك في المخزن :

- وثيقة D10 + وثيقة **Bon à enlever**
- سند الشحن .
- وصل الدخول .
- وصل الخروج .
- نسخة طبق الأصل لسند الشحن يحتفظ بها العون الجمركي

ثم يقوم العون الجمركي بختم الوثائق وبذلك يتم شحن البضاعة فوق وسيلة النقل وتقوم مصلحة الميناء بوضع تأشيرتها النهائية على وثيقة الخروج .

وبالخصوص الحاويات فلها إجراء خاص يعرف بالحساب المفتوح Le **compte** وتدخل في نظام القبول المؤقت وهذا حسب ما جاء في الاتفاقية الجمركية الخاصة **ouvert** بالحاويات في جنيف 1972 وهي وثيقة يحررها الوكيل المعتمد وتحمل ما يلي :

- اسم وعلامة الحاويات .
- اسم السفينة .
- تاريخ الرحلة.

- **الأنظمة الجمركية المطبقة عند الإستيراد:**

تنجلي فعالية الأنظمة في مساهمتها لتسهيل بعض النشاطات الاقتصادية فهي تسهل عملية دفع الحقوق والرسوم الجمركية أو الإعفاء منها، يحتاج كل المصرح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع في التصريح الجمركي .

يجب أن يبين التصريح الجمركي عند الاستيراد إلى نظام خاص به

تقوم هذه الأنظمة بتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق استعمال ميكانيزمات والحد من بعض الأنشطة بهدف تحقيق أغراض اقتصادية.

ولقد حددت المادة 75 من قانون الجمارك الأنظمة الجمركية المستعملة عند الاستيراد والمتمثلة في : العرض للاستهلاك، الإيداع الجمركي، إعادة التسويق بالإعفاء، البضائع المعادة، التصدير النهائي، التصدير المؤقت، إعادة التصدير، بناء السفن، العبور، المسافة.

أ- نظام العرض للاستهلاك :

ويعد نظاما خاصا لاستهلاك البضائع والسيارات، فهم كذلك يمر بمجموعة من الإجراءات تختلف نوعا ما عن الإجراءات العادية، حيث أنه من أجل إتمام عملية جمركة السيارات لا يستلزم تفتيشها وإنما المصادقة عليها .

ب- نظام الإيداع الجمركي :

يقصد به النظام الذي تعينه إدارة الجمارك لتخزين البضائع المستوردة لمدة محدودة إما تكون هذه المخازن تابعة لها أو معتمدة من قبلها، كما يمكن إنشاء هذه المحلات على الخصوص في المستودع العمومي أو في المخازن أو مساحات الإيداع المؤقت .وتوضع تلقائيا قيد الإيداع الجمركي[1] :

- البضائع المستوردة التي سيتم التصريح بها بالتفصيل .
- البضائع لها بالتفصيل والتي لم يحضر المصرح أو التي لم ترفع بعد الفحص.

ج- إعادة التموين بالإعفاء:

يقصد به إعفاء النظام الجمركي الذي يسمح بأن نستورد بإعفاء من الحقوق والرسوم استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أدخلت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على المنتوجات التي سبق تصديرها بشكل نهائي، حسب المادة 186.

د- نظام المستودعات:

يقصد بها المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك والتي تمكن المستورد من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية، مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي وغيرها من إجراءات الجمركية أو الجبائية أخرى كما حدد قانون الجمارك مدة مكوث في المستودعات سنة واحدة، وتمييز المستودع العمومي، المستودع الخاص، المستودع الصناعي .

هـ) نظام القبول المؤقت:

تعتبر المادة 175 أنه النظام الذي يقبل دخول البضائع الإقليم الجمركي لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير مع وقف الحقوق والرسوم كما أن المادة 185 توجب على المستورد تدوين المعلومات الخاصة بالبضاعة وقيمتها ومدة مكوثها، كما يجب على الشخص المستورد مؤقتا أن يترك ضمانا قيمته 80 %من الحقوق لدى البنك. [2]

[1] هجيرة ميلودي ، مرجع سابق ص 146 .
[2]

المطلب الثالث : سياسة الادارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية .

في إطار العمل على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بجملة من الإجراءات التسهيلية، التي تساعد المتعاملين على زيادة صادراتهم، من خلال القضاء على كل الإجراءات البيروقراطية، التي يمكن أن تحول دون تواجد المنتوج الجزائري في الأسواق الدولية ، ويمكن أن نوجزها في الفروع التالية:

الفرع الأول: التدابير الميدانية لترقية التسهيلات التجارية لعمليات التصدير

قامت الإدارة العليا للجمارك الجزائرية، بتبني جملة من الإجراءات الموجهة خصيصا إلى المتعاملين الاقتصادين الذين يرغبون في عمليات التصدير، خاصة وأن المنتوج الزراعي سجل في السنوات الماضية وفرة (تمور، بطاطا ...) والتي عليها طلب في السوق العالمي، ونظرا لخصوصية هذه المنتجات بسرعة التلف، كان لزاما وضع تدابير تسهيلية فيما يخص تسوية 1ملفاتها وسرعة استصدار سند التصدير، ومن بين هذه التدابير المتخذة نذكر ما يلي

1- منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف :

يستفيد هذا النوع من السلع من المرور بالرواق الأخضر، سواء كان صاحب السلعة متعامل اقتصاديا معتمد أو لا ، وفيما يخص طريقة الفحص المطبقة على هذا النوع من السلع تكون ذو أولوية بحيث تصفى التصريحات الخاصة بها ويسلم سند التصدير في نفس اليوم.

2- الترخيص بتصدير المنتجات المصنوعة محليا غير المستفيدة من أي دعم :

يتم تصدير هذه المنتجات التي لم تستفيد من دعم من قبل بصفة اعتيادية، وهي غير معنية بالتدابير التي تنظم المنتجات المشتقة من المواد الأولية المدعمة.

3- الترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولوية مدعمة بشرط دفع الفارق:

يجب التوضيح بأن كيفيات حساب تعويض الفارق في السعر للمواد الأولوية المدعمة، وكذا 1قائمة هذه المواد، يتم تحديدها من طرف وزارة المالية، وزارة التجارة ووزارة الفلاحة

4- تخفيف عمليات الفحص للبضائع الأخرى: [1]

تستفيد الصادرات من البضائع الأخرى عدا الخضر و الفواكه وغيرها من البضائع سريعة التلف، من منظومة مخففة فيما يتعلق بالفحص وتقوم على العناصر التالية :

[1] هجيرة ميلودي ، المرجع السابق ص 147 .

أ ــ تحديد أجل لفحص البضائع:

ينبغي أن لا يتجاوز الفص المادي للبضائع الأخرى الموجهة للتصدير، إذا اقتضت الظروف ذلك أجل 48 ساعة ابتداء من تاريخ تسجيل التصدير ، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذا التدبير لا يخص المصدرين المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، لأنهم معفيون أساسا من كل فحص فوري .

ب ــ الأداء المنسق للرقابة :

إن السرعة التي تعالج بها عمليات التصدير ، تتطلب وضع نظام منسق للرقابة، ينبغي تطبيق هذا التدبير المنصوص عليه في المعيار 35.3 من اتفاقية كيوتو المعدلة .

ج ــ الفصل المؤجل في الإشكالات :

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن بتأجيل التصدير الفعلي للبضائع بسبب الإشكالات المحتمل حصول ها عند جمركة البضائع المصدرة، إذ يجب أن تصدر هذه البضائع ثم يتم الفصل في الإشكال المتعلق بها بعد إرسالها إلى الخارج.

5- إعادة تنظيم الفحص بالكاشف الضوئي عند الإرسال إلى الخارج : تعفى الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف من الفحص بالكاشف الضوئي عند ارسالها إلى الخارج، وتتكفل الجهات المعنية بتأطير الفحص بالكاشف الضوئي والذي يتم القيام به لضرورات امنية ، لا سيما في المطارات . كذلك لا تخضع عمليات التصدير البضائع الأخرى التي يقوم بها المتعاملون غير المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، للفحص بالكاشف الضوئي طالما أن الأختام الجمركية الموضوعة سليمة وأنه لا يوجد شك قوي في حصول غش في هذه العملية .وعندما يتعلق الأمر بجمركة عند التصدير على مستوى مكتب داخلي أو لدى المصدر، يعتمد قرار إخضاع البضائع المصدرة للفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها إلى الخارج على تقدير المفتش الرئيسي للفرق على مستوى المكتب الحدودي بعد موافقة رئيس مفتشية الأقسام المختص اقليميا .

6- تخفيف نظام إعادة التموين بالإعفاء للحقوق والرسوم وتطبيق نظام استرداد الرسوم الجمركية :

يكون منح نظام إعادة التموين بالإعفاء ضمن الاختصاص الحصري لمفتشية الأقسام التابع لها مكان التصدير وهو تحديد لا يشجع الصادرات.

وقد تم تمديد هذا الترخيص بالمنح لمكتب الاستيراد للمدخلات المعنية ، بحيث يتمكن المتعامل المعني من اختيار طلب هذا النظام سواء من مكتب التصدير أو مكتب الاستيراد لهذه المدخلات .

إن هذا التدبير الذي تم اعتماده في حالة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين ، سيدرج ضمن المنشور الجديد الذي يعني بإعادة التموين بالإعفاء. [1]

[1] هجيرة ميلودي ، المرجع السابق ص 147 .

فيما يخص نظام استيراد الرسوم الجمركية ، سيدخل حيز التنفيذ بمجرد إصدار النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة 192 مكرر من قانون الجمارك الجزائري

7- وضع هيئة ومساحات مخصصة للتصدير :

يجب الطلب من مستغلي الموانئ الجافة أن يخصصوا مساحات لعمليات التصدير ، ومن ثمة يبقى على أعوان الإدارة الجمركية سوى الالتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري والتي تنص على أن : " **البضائع التي لا تكون موضوع تصريح مفصل، يمكن تفريغها في الموانئ الجافة فور وصولها إلى مكتب الجمارك .**"

تضيف هذه المادة بأنه بإمكان الموانئ الجافة أن تستقبل البضائع المعدة للتصدير ، التي تم التصريح بها وفحصها في انتظار إرسالها.

الفرع الثاني: كيفية تجسيد التدابير التسهيلية ميدانيا :

يجب أن تستجيب عمليات الاتصال الواجب اتخاذها الى سياسة حوارية تجاه المصدرين ، لذا يجب تطبيق في أقرب وقت وهي كالاتي :

- تحديد قائمة المصدرين وفقا لمجال النشاط بمن فيهم ذوو القدرات المعتبرة في هذا المجال، وذلك بغرض إنشاء بطاقية محينة دوريا.
- إعادة تنشيط مهمة الاستشارة و الاستماع لانشغالات المصدرين.
- عقد اجتماعات دورية كل شهر من طرف رؤساء مفتشيات الأقسام بإشراف المدراء الجهويين وترسل تقارير دورية عن هذه الاجتماعات، يعقد اجتماع وطني للمتابعة كل ستة أشهر
- نشر وشرح الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تشجع الصادرات خارج قطاعات المحروقات

- تنظيم ندوات ولقاءات جهوية وذلك بإشراك الأطراف المتدخلة في عملية التصدير **(البنوك، مصالح التجارة ومصالح الفلاحة)**

الفرع الثالث: التنسيق المشترك بين وزارت المالية ، التجارة والنقل في عمليات المراقبة

قامت الوزارات الثلاثة السابقة الذكر بإمضاء اتفاق مشترك يندرج ضمن توجهات الدولة نحو تحسين مناخ الأعمال، وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، حيث تهدف هذه التعليمية الوزارية المشتركة إلى وضع إجراء يضمن مراقبة مشتركة وانية للمنتوجات المستوردة تضم كلا من مصالح وزارة المالية ممثلة في الإدارة الجمركية ووزارة التجارة ووزارة النقل، في شكل فرقة مختلطة . [1]

يهدف هذا الإجراء أساسا إلى تقليص الآجال الطويلة لمكوث البضائع على مستوى جميع مناطق التخليص الجمركي سواء الموانئية أو الخارجة عن الميناء وكذا التكاليف المترتبة عن المناولات المتعددة للحاويات، كما

[1] هجيرة ميلودي، مرجع سابق ، ص148

يجب أن تتم المراقبة المشتركة بعد إيداع التصريح الجمركي وتسجيله لدى مصالح الجمارك، كما ينبغي أن تتم المراقبة المشتركة فور اتخاذ مصالح الجمارك لقرار الفحص المادي للمنتوجات المستوردة وذلك من أجل عملية أنية ومتناسقة بين مختلف المصالح المعنية .

وذلك من أجل ضمان تنسيق الرقابة تم الاتفاق حسب وجهة المنتوج المستورد على الخطوات التالية:

1- في حالة التوجه المسار الأخضر أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين :

لا تقوم مصالح الجمارك بالرقابة المسبقة سواء وثائقية أو مادية، أنه يمكن لمصالح التجارة القيام بالرقابة اللاحقة.

2- في حالة التوجه نحو المسار البرتقالي أو الأحمر :

- يجب على المتعامل أو ممثله المخول قانونيا، عند وصول المنتجات المستوردة أو حتى قبل وصولها، ايداع "ملف الاستيراد" لدى مصالح التجارة .
- يجب أن لا يكون الملف الذي يتم ايداعه مكررا مع الملف الذي يودع لدى مصالح الجمارك وعلى الادارتين القيام بتبادل المعلومات .
- عند حصوله على وصل استلام "التصريح باستيراد المنتوج" و أو "رخصة دخول المنتوج"،)في حالة الرقابة الوثائقية)، يقوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك باكتئاب "التصريح الجمركي "لدى مصالح الجمارك
- يجب على الوكيل المعتمد لدى الجمارك، فور اتخاذ مصالح الجمارك لقرار الفحص، أن يبرمج تاريخ هذا الفحص في أجل أقصاه 48 ساعة بالاتفاق التنسيق مع مستغل منطقة التخليص الجمركي، علام جميع المصالح المعنية بذلك، وفي حال غياب عضو من أعضاء و الفرقة المختلطة يتوجب على المصلحة المعنية أن تعمد إلى تعويضه دون تغيير في برنامج الفحص .عند تاريخ الفحص المحدد يجب على مستغلي مناطق التخليص الجمركي (المؤسسة المينائية ، الميناء الجاف أو المنطقة أخر ى تحت تصرف الجمارك)، أن يعملوا بحرص تام على وضع الحاويات المعنية بالفحص وكذا كل وسائل المناولة الضرورية تحت تصرف فرقة المراقبة المختلطة
- بعد الانتهاء من الفحص المشترك يجب أن تقدم مصالح التجارة نتائج عمليات التفتيش للمتعامل الاقتصادي أو ممثله المخول قانونيا فيما يلي :
  - حالا إن لم يتطلب الأمر القيام بالتحاليل مخبرية.
  - في الأجل الضروري للقيام بالتحاليل والفحوص أو التجارب عند اشتراطها
- في حال الترخيص بالقبول يتقدم الوكيل المعتمد لدى الجمارك لمصالح الجمارك، مرفقا بوثائق القبول القانونية المسلمة من طرف المتعامل الاقتصادي أو ممثله المؤهل قانونيا لأجل إتمام إجراء التلخيص الجمركي والحصول على سند رفع المنتجات المستوردة. [1]

[1] هجيرة ميلودي ، المرجع السابق، ص 145

المبحث الثاني : دراسة وتحليل تأثير الاجراءات الجمركية على الصادرات الجزائرية

المطلب الاول : تطور الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2010-2018

1- بنية الصادرات النفطية في الجزائر:

من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات النفطية قصد إعطاء فكرة على حجم تطور الصادرات النفطية وحجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات ويمكن ابراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم -1- والشكل -1-

الجدول رقم-03- : تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2018) (مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2010	56.121	98.30	0.969	1.70	57.091	%100
2011	71.661	98.32	1.227	1.68	72.888	%100
2012	70.583	98.39	1.153	1.61	71.736	%100
2013	63.663	98.38	1.051	1.62	64.714	%100
2014	58.362	97.28	1.634	2.72	59.996	%100
2015	33.08	95.75	1.48	4.25	34.55	%100
2016	18.789	93.73	1.25	6.27	20.039	%100
2017	19.40	94.06	1.49	5.94	21.09	%100
2018	19.82	94.16	1.69	5.84	21.36	%100

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (01) تطور هيكل الصادرات النفطية خلال الفترة (2010 ـ 2018)

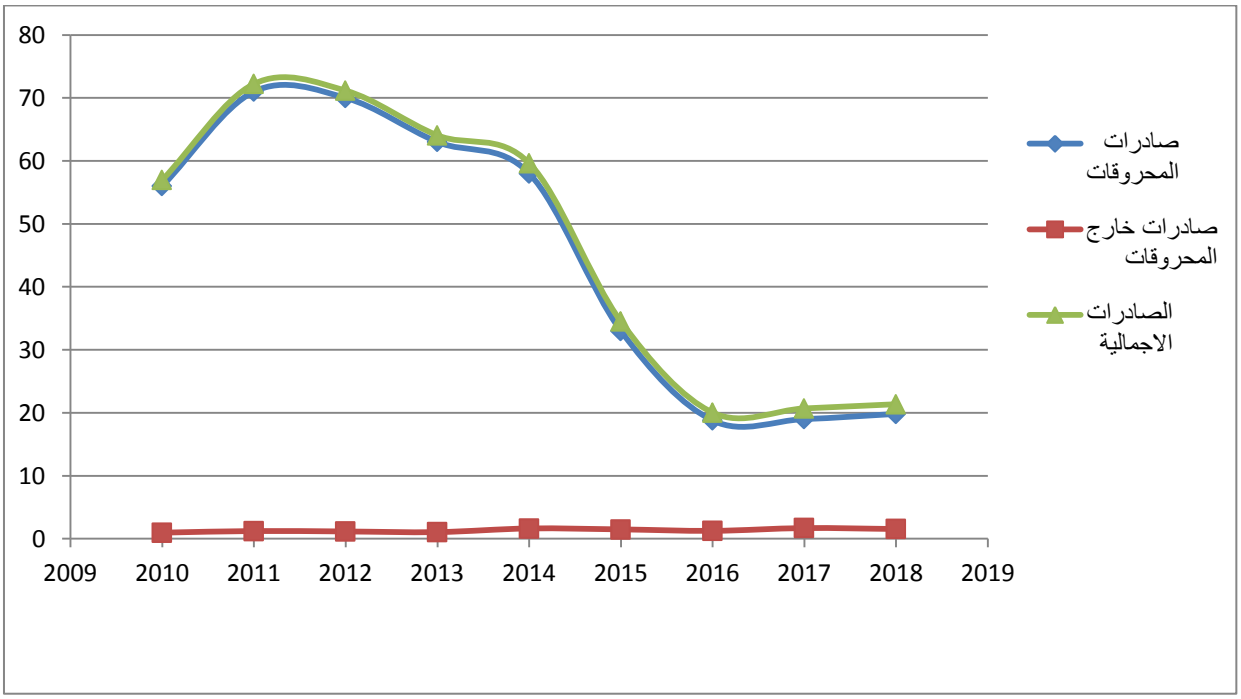

المصدر : بالاعتماد على معطيات الجدول 01

من خلال الجدول 01 والشكل 01 يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 94.16% من إجمالي الصادرات حيث تراوحت نسبتها في الفترة من 2010-2018 ما بين 94.16% و 98.39% حيث سجلت سنة 2016 ادنى حصيلة لها وذلك بـ 18.789 مليار دولار وهو ما يمثل 93.73% من اجمالي الصادرات، بينما سجلت اعلى حصيلة سنة 2011 بـ 71.661 مليار دولار بنسبة 98.32% من اجمالي الصادرات ، في حين ان المنتجات خارج المحروقات لم تتعدى نسبة 6.27% خلال فترة الدراسة في حين بلغت اعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات سنة 2018 بـ1.69 مليار دولار و5.84 % من اجمالي الصادرات ، رغم هذا فقد عرفت الفترة 2010-2018 تطورا محسوما في قيمة الصادرات خارج المحروقات ، حيث انتقلت من 0.96 مليار دولار من سنة 2010 م الى 1.69 مليار دولار سنة 2018 ويرجع سبب الانتعاش البسيط إلى تزايد جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها، وذلك بطرحها جملة من الحوافز في إطار سياستها التنموية المنتهجة ، التنويع السلعي للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (2010-2018) ، ويعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، حيث أن قدرة الدول المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية ، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية .

2ـ تطور هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2010ـ2018):

الجدول رقم 04 تطور هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2010ـ2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	المواد الغذائية		المواد الخام		المواد النصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.54	1	0.1	30	3.10	30	3.1
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.97	0	0	35	2.85	16	1.3
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65	0	0	32	2.78	19	1.65
2013	404	38.48	109	5.03	492	46.86	0	0	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0	17	0.83	11	0.53
2016	208	11.03	61	3.91	960	63.8	2	0.3	39	4.15	12	0.7
2017	304	25.25	90	5.59	852	62.23	2	0.3	48	5.02	18	1.61
2018	310	25.68	109	5.03	903	61.29	3	0.8	51	5.40	20	1.80

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (02) تطور هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2010ـ2018)

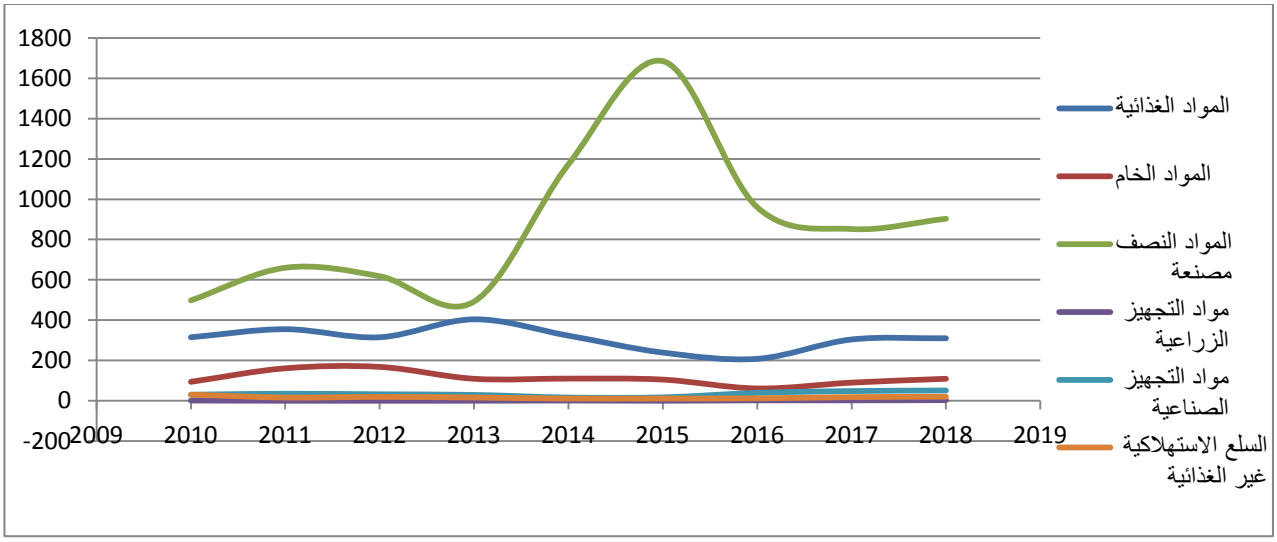

المصدر: الاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 .

من خلال الشكل 02 يتبين ان المواد نصف مصنعة تحتل المرتبة الاولى بقيمة عظمى 1685 مليار دولار بنسبة 81.92% ، وفي المرتبة الثانية المواد الغذائية بقيمة 404 مليار دولار بنسبة 38.48 % ، وتليها في المرتبة الثالثة المواد الخام بقيمة 168 مليار دولار بنسبة 14.58 % ، وفي المرتبة الرابعة تاتي مواد التجهيز الصناعية بقيمة 51 مليار دولار بنسبة 5.40% ، في حين المرتبة الخامسة تاتي المواد الاستهلاكية غير الغذائية بقيمة 30 مليار دولار بنسبة 3.1% ، اما المرتبة الخامسة و الاخيرة فهي مواد التجهيز الزراعية بقيمة 3 مليار دولار بنسبة 0.8% .

المطلب الثاني : تأثير التعريفات والأنظمة الجمركية على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2010-2018

سنقوم بتحليل وصفي لمتغيرات السياسة الجمركية منها التعريفة الجمركية والتي هي قائمة للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة ، وكذا تكلفة التصدير وسنوضح هذا من خلال الجداول التالية :

الجدول -05- : يوضح معدل التعريفة الجمركية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	معدل التعريفة الجمركية للمنتجات المصنعة %
2010	8.3
2011	7.37
2012	7.73
2013	6.96
2014	6.26
2015	5.62
2016	5.25
2017	4.32
2018	3.98

المصدر : الاعتماد على معطيات من البنك المركزي

بلغ معدل التعريفة الجمركية للمنتجات النصف المصنعة قيمة عظمى سجلت في سنة 2010 بنسبة 8% وقيمة صغرى سجلت سنة 2018 بنسبة 3.98% .

تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب اكبر نسبتي النمو وانخفاض عرفها معدل التعريفة الجمركية للمنتجات المصنعة خلال فترة الدراسة ويمكن تمثيل هذه النسب من خلال الشكل التالي :

الشكل-3- : يوضح معدل التعريفة الجمركية للمنتجات مصنعة

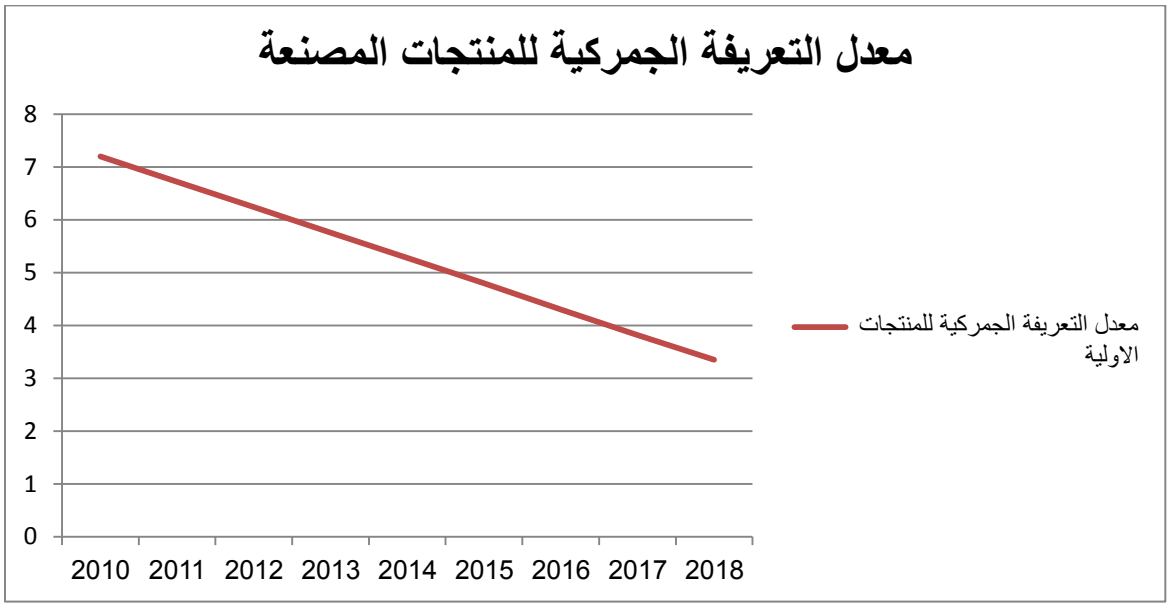

المصدر: بناء على معطيات الجدول 05

نلاحظ من الشكل بالاعتماد على الجدول رقم 03 والشكل 03 ان معدل التعريفة الجمركية للمنتجات المصنعة قد عرف انخفاضا تدريجيا خلال فترة الدراسة حيث اخذت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الاولى والتي قدرت بقيمة 8.3% سنة 2010 ثم بدا التنازل واخذ ادنى قيمة له بـ 3.98% سنة 2018 وهذا ما يدل على التحولات الهيكلية التي دخلت فيها الجزائر في السنوات السابقة مع **F M I** فقد اضفى هذا نوع من العقلانية على تسبب الحقوق الجمركية .

الجدول رقم 06 : دراسة وصفية لمتغير معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية -2010-2018 :

السنوات	معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية %
2010	7.2
2011	6.72
2012	6.24
2013	5.76
2014	5.28
2015	4.8
2016	4.3
2017	3.82
2018	3.35

المصدر الاعتماد على معطيات من البنك المركزي

بلغ معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية قيمة عظمى سجلت في السنة 2010 بنسبة 7.2% وقيمة صغرى سجلت في سنة 2018 بنسبة 3.35 % تعكس لنا هذه القيمتين على الترتيب اكبر نسبتي نمو وانخفاض عرفها معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 04 : يوضح تغير في معدل التعريفة الجمركية للمنتجات الاولية خلال الفترة 2010-2018 :

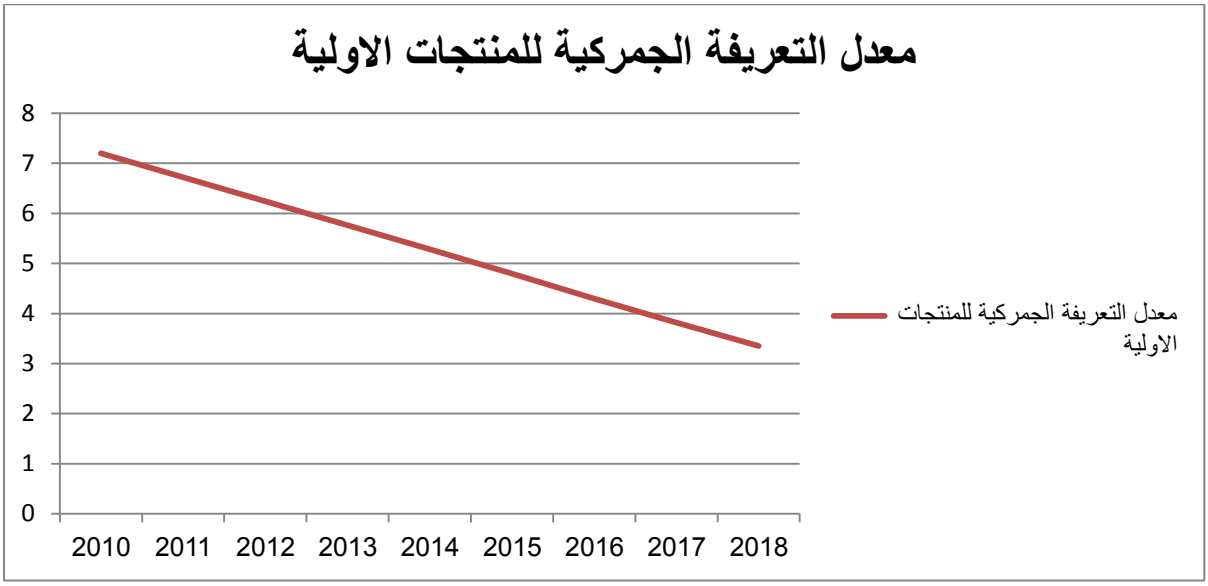

المصدر : بناء على معطيات الجدول 06

نلاحظ من الشكل أن معدل التعريفة الجمركية للمواد الأولية قد شهدت انخفاضا تدريجيا خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة من 2010 ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا الى أن بلغت أدنى قيمة لها سنة 2018 و ذلك يعود لعدة أسباب اقتصادية و منها الانهيار الخيالي لأسعار النفط مما جعل الدولة تبحث عن البدائل خارج نطاق المحروقات .

الجدول 07 : يوضح تغير في معدل التعريفة الجمركية لجميع المنتجات خلال فترة 2010-2018

السنوات	معدل التعريفة الجمركية لجميع المنتجات %
2010	6.47
2011	5.64
2012	4.81
2013	3.98
2014	3.08
2015	2.32
2016	1.60
2017	1.5
2018	1.3

المصدر : الاعتماد على معطيات احصائيات البنك المركزي

الشكل رقم 05 :يوضح تغير في معدل التعريفة الجمركية لجميع المنتجات خلال فترة 2010-2016

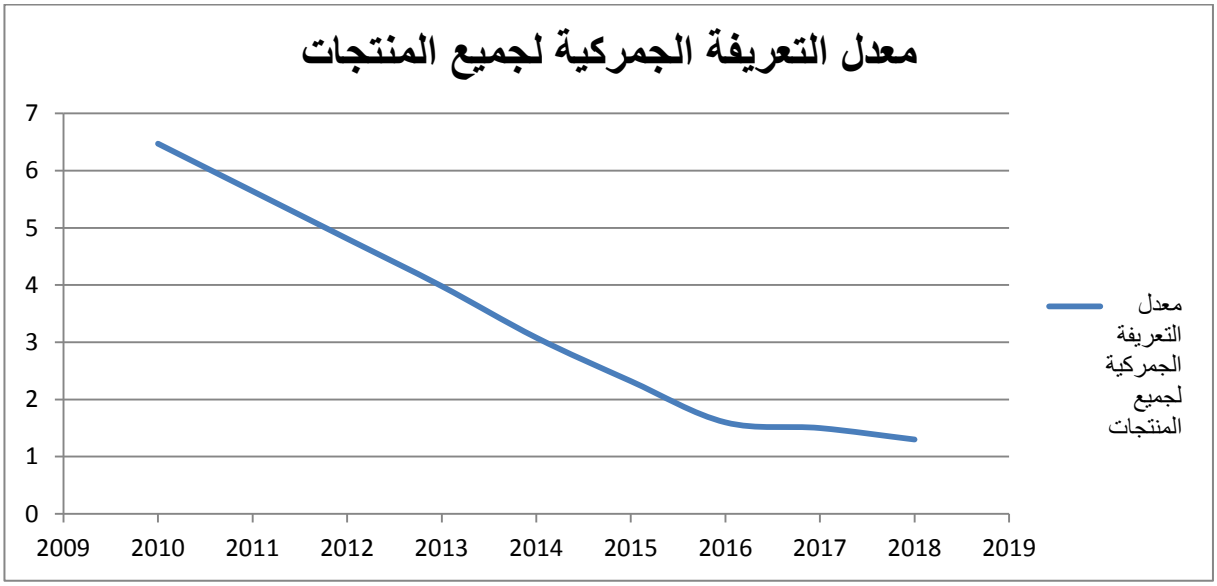

المصدر : بناء على معطيات الجدول 07 .

نلاحظ من خلال الشكل و بالاعتماد على معطيات الجدول أن معدل التعريفة لجميع المنتجات يكاد يكون ثابت خلال هذه الفترة حيث انه عرفت أعلى قيمة سنة 2010 و قدرت نسبة ب 6.47 % اما للقيمة الصغرى قدرت 1.30 في سنة 2018 و هذا الانخفاض يعود الى سياسات الدولة المنتهجة و من تغييرات في قانون المالية التي يدورها يؤثر على قطاع الجمارك و قوانينه و التقلبات في اسعار البترول .

الجدول رقم 08 : قيم تكلفة التصدير خلال الفترة 2010-2018

السنوات	تكلفة التصدير (مليون دولار)
2010	**1248**
2011	**1248**
2012	**1260**
2013	**1270**
2014	**1270**
2015	**1270**
2016	**1270**
2017	**1280**
2018	**1295**

المصدر: الاعتماد على معطيات احصائيات البنك المركزي

الشكل رقم 06 : يوضح قيمة تكلفة التصدير 2010-2018

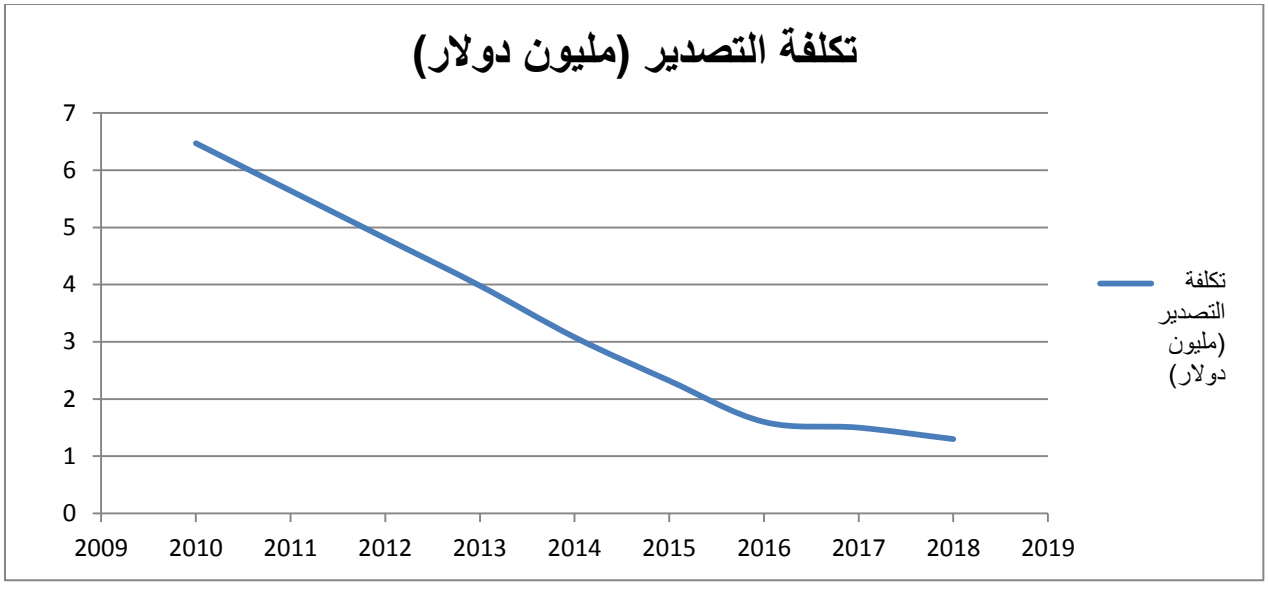

المصدر: بناءا على معطيات الجدول 08

من الشكل أعلاه نلاحظ أن تكلفة التصدير كانت متذبذبة في السنوات الأولى من فترة الدراسة ثم عرفت ثابت في السنوات الأخيرة من 2013 الى 2016 ب 1270 مليون دولار و بدأت في الارتفاع سنة 2017 و 2018

على التوالي بـ 1280 و 1295 هذا يعود الى تشجيع الدولة على التصدير منتجاتها و الدخول للأسواق العالمية و الانفتاح على التجارة الخارجية .

الخاتمة :

كحوصلة عامة نقول أن ازدياد حركة السلع وامتداد علاقة التبادل مع كبر حجم المشاريع واختلاف الحاجيات وأنواعها استدعى إلى وجود المناهج والطرق وحالات مختلفة، وفي الاطار تعمل الأنظمة الجمركية التي تختص بتطبيق القوى الجمركية على السلع سواء المستوردة أو المصدرة أو تلك المتعلقة بالعبور الجمركي أو الأنظمة المؤقتة، لكل ذلك أنشأت هذه الأنظمة من أجل توجيه وترقية الصادرات وتنظيم التجارة الخارجية، مما يسمح للمنتجات الاجنبية والوطنية تخزينها لدى الجمارك وبتحويل المواد الاولية للخارج ، واعادة استيرادها واستخدام المعدات الاجنبية على التراب الوطني وتسمح بالدخول من المكتب الجمركي الى التراب الوطني دون جمركة الى غاية نقطة محددة او اقامته مؤقتا ، فاليوم وعن طريق نظام الجمارك يلعب دور اقتصادي هام من اجل نشاطات كل القطاعات .

اختبار الفرضيات :

- تؤدي الانظمة الجمركية دو ا ر فعالا في تحرير التجارة الخارجية عن طريق عن جملة من الاعفاءات التي تنتفع منها البضائع و السلع سواء عند دخولها او خروجها من الاقليم الجمركي ، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني ، و هي موجهة لتشجيع بعض الانشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير او غيرها.
- لا تنحصر مهام ادارة الجمارك الجبائية فقط، بل تعددت الى مهام اقتصادية و حمائية كحماية براءات الاختراعات ، حماية الاثار، كما سعت في حماية المستهلكين من السلع التي تمس بالطابع الثقافي و الديني للمجتمع، بالإضافة الى ما سبق فان الجمارك لديها مهمة اتخاذ القرار .
- ان التجارة الخارجية كانت سببا اساسيا في تطور الاقتصاد الجزائري حيث ساهمت في فتح المجال في رفع المنافسة المحلية عن طريق جذب المستثمرين الخارجيين .

النتائج :

ومن خلال دراستنا للأنظمة الجمركية الاقتصادية ودور ها في ترقية التجارة الخارجية توصلنا إلى النتائج نذكرها فيما يلي :

- مساهمة الجمارك في تشجيع الصادرات وتوسع دائرتها وترقيتها بدأت تعطي ثمارها رغم أن المشوار في هذا الميدان لا يزال في بدايته و يتطلب الكثير من الجهد والتفهم العميق لإبعاد هذه العملية التي تعلق دولتنا على نجاحها الآمال الكبرى كبديل للمحروقات الخاصة في هذه المرحلة المتميزة بالتأثيرات السلبية للواقع الاقتصادي الدولي الحالي على اقتصادنا.
- الجمارك تلعب على المستوى الدولي الدور المتمثل في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية والعلاقات المالية مع الخارج ومراقبة الحدود والعمليات البحرية .
- الأنظمة الجمركية الاقتصادية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية الدولية .

افاق الدراسة :

- وتبقى الأنظمة الجمركية الاقتصادية مفتوحة لعدة دراسات منها:
  - التسهيلات المقدمة في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
  - دور الأنظمة الجمركية في حماية الاقتصاد الوطني.
  - تحديات الصادرة غير نفطية في ظل الظروف الراهنة .

قائمة المصادر والمراجع:

- **المراجع :**

- **الكتب :**

✓ جمال جويدان الجمل ،التجارة الخارجية، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2013 .

✓ اسماء مولاي ، النظام الجمركي في ظل قانون التجارة الدولية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013 .

✓ عمر سالمان ، الجمارك بين النظرية والتطبيق ، جامعة حلوان الدار المصرية اللبنانية ، 2001 .

- **المذكرات :**

– هجيرة ميلودي ، دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة بسكرة ، 2019 .

– هناء شريف ، دور الانظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة بسكرة ، 2019 .

– سارة شباح – فريدة بوركوة، دور الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة جيجل ، 2017

– محمد يزيد بوترعة– معروفي نبيلة – طبية صابرينة ، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة الوادي ، 2017

– سلمى سلطاني ،دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية ، شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط والتنمية ، جامعة الجزائر ، 2002 .

- **القوانين الجمركية**

✓ المادة 165 من قانون الجمارك الجزائري .

✓ المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري .

- **المجلات :**

– سامية بوضياف، جامعة البليدة 2 ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد السابع

- **المواقع الالكترونية:**

✓ https://tfig.itcilo.org/AR/index.html مرشد تنفيذ تسيير التجارة.

✓ https://www.codedouanesdz.com/article قانون الجمارك الجزائري.